د. منار الشوربجى

أصوات أوباما الثلاثة

العرب فى مرحلة مابعد الأبيض والأسود

سفير الدولية للنشر

الغلاف | سامح حسان

أصوات أوباما الثلاثة

العرب فى مرحلة ما بعد الأبيض والأسود

أصوات أوباما الثلاثة

العرب فى مرحلة ما بعد الأبيض والأسود

الدكتورة

منار الشوربجى

يوليو ٢٠٠٩



سفير الدولية للنشر

الطبعة الأولى

١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩م

رقم الإيداع : ١٥٣٩٠ / ٢٠٠٩

I.S.B.N. 978 - 977 - 361 - 693 - 0

سفير الدولية للنشر

١٦ ش محمد عز العرب من ش قصر العينى – ص . ب : ٤٢٥ الدقى– القاهرة

تليفون : ٢٠٢-٢٥٣٢٩٩٠٢+ فاكس : ٢٠٢-٢٥٣٢٩٥٠٥+

E-Mail: safeer@safeerinternational.com - Web Site: www.safeer.com.eg

المعرض الدائم

٤٨ ش أحمد عرابى المهندسين

تليفون : ٢٠٢-٣٣٠٤٩٤٠٢+

مقدمة

قبل أن يكمل أوباما دقائق قليلة فى إلقاء خطابه، هتف الفنان المعروف شريف منير بالإنجليزية قائلًا: «أحبك يا أوباما». وما هى إلا دقائق قليلة أخرى حتى هتف شاب آخر الهتاف نفسه، فأجاب الرئيس الأمريكى على الفور وفى وقار «شكرا». وما إن انتهى الرجل من إلقاء الخطاب حتى حول الشباب الذى كان يحتل الشرفات العليا للقاعة ما قاله شريف منير إلى هتاف ذى وقع موسيقى «نحن نحبك»، فلوح لهم أوباما كثيرًا قبل أن يغادر القاعة. وطوال الخطاب، كان أوباما كلما ذكر كلمة طيبة فى حق الحضارة الإسلامية أو اقتبس من القرآن ضجت القاعة بالتصفيق.

تلك اللقطات السريعة لا تجسد فقط نوع التفاعل الذى دار فى القاعة بين أوباما وجمهوره المباشر وإنما تحكى أيضًا الكثير عن أوباما نفسه وعنا نحن المصريين.

فالفنان شريف منير هتف بحبه لأوباما قبل أن يعرف ما سوف يقوله الرجل عن القضايا التى تتعلق بمصالحنا. فقد تفاعل هو والشباب بل والكثيرون غيرهم فى القاعة مع كارزما أوباما التى لا يمكن إنكارها. أما أوباما البرجماتى، فلم يشأ أن يتجاهل التحية العاطفية ولكن رده كان منضبطًا ومحسوبًا. فلم يكن من الممكن أن يقول مثلًا: «وأنا أيضا أحبكم» كما يفعل فى أمريكا حين يتلقى مثل تلك العبارات وإلا قامت الدنيا ولم تقعد فى بلاده.

والحقيقة أن كارزما أوباما آسرة فعلًا. لكننى كمصرية – تعتز بجمال عبد الناصر زعيمًا مصريًا تمتع بملكات كارزمية ولكن تعى تمامًا ما له وما عليه– أدرك تمامًا أن للانجراف الجماهيرى بفعل الكارزما مخاطره.

لكن كارزما أوباما صاحبها أيضًا – لمن كان على استعداد لأن يتلقى غيرها – براجماتيته الشديدة. فهو جاء أصلًا إلى القاهرة لإلقاء ذلك الخطاب؛ لأنه يؤمن تمامًا بأن سياسة بلاده تجاه العالم الإسلامى قد ثبت فشلها، وأنه آن الأوان لتجربة سياسة جديدة تقوم على رؤية مختلفة. بعبارة أخرى، جاء أوباما إلى القاهرة من أجل هدف واحد فقط هو مصلحة أمريكا ولا شىء غيرها. ورغم الكثير مما كتب عن أوباما «الطيب» فإن الرجل لم يأتِ ليمنح هدايا مجانية لأحد ولم يقل كلمة واحدة مما قال إلا لأنه يؤمن بأنها تصب مباشرة فى مصلحة بلاده. ومن ثم فإن السؤال المهم لا بد وأن يرتبط بطبيعة الفعل العربى دفاعًا عن مصالحنا التى لن يحميها غيرنا.

ولا أخفي سرًا أنني كنت أشعر بالحيرة كلما ضجت القاعة بالتصفيق متى اقتبس أوباما من القرآن أو أثنى على الحضارة الإسلامية. وكنت أسأل نفسي في كل مرة، منذ متى يصفق المسلمون حين يسمعون القرآن؟! بل أنه فضلًا عن أننا لسنا في حاجة لتأكيد من أحد على عظمة الإسلام وحضارته، فإن مشكلتنا مع أمريكا ليست ثقافية ولا دينية وإنما هي مشكلة سياسية في المقام الأول تتعلق «بالسياسة» الأمريكية تجاه دول العالم العربي والإسلامي. تفسيري الوحيد لما حدث هو أنه مرة أخرى رد فعل عاطفي يجسد حال أمة تعاني الوهن ففقدت الثقة في ذاتها الحضارية ومن ثم صار يسعدها كثيرًا أي إطراء من الخواجات.

ولعل تلك الصور هي المفتاح الذي يمكن من خلاله التعامل مع أغلب ردود الأفعال التي تناولت خطاب أوباما. فنحن إذا قرأنا الخطاب بالطريقة العاطفية نفسها التي استقبلنا بها الرجل في القاهرة فسوف نخرج بالضرورة بنتيجة إما إيجابية للغاية أو سلبية للغاية. أما إذا قرأناه كخطاب سياسي ألقاه رئيس أمريكي انتخبه الأمريكيون ليحقق مصالحهم فستكون القراءة جد مختلفة. وبالفعل كانت أغلب التعليقات على خطاب أوباما مفرطة في سلبيتها أو إيجابيتها. فبين أوباما «المنتظر» وأوباما «الذي جاء ليلبسنا العمة ويضحك علينا[1]» ندرت التعليقات التي تعاملت مع الحدث من خلال رؤية مركبة ترى فيه إيجابيات وسلبيات في الوقت ذاته. المثير للتأمل فعلًا هو أن ذلك النوع من القراءة الذي رأى خطاب أوباما كله سلبيًا أو كله إيجابيًا

استخدم فى الواقع المنطق نفسه الذى كرهناه فى بوش. لماذا إذن انزعجنا بشدة من صيغة «معنا أو ضدنا» التى تبناها بوش طالما نحن على استعداد للتعامل بنفس منطق الأبيض والأسود مع خَلَفِه؟! والسؤال الأهم هو هل توجد مساحة بين أوباما المنقذ وأوباما الذى يضحك علينا؟ وما المانع من أن يكون أوباما رئيسًا يحقق مصلحة بلاده ولكنه قدم رؤية لتلك المصلحة يمكن - إذا ما أحسن استثمارها والتفاعل معها - تحقيقُ الكثير من مصالحنا؟

ومن المهم فى البداية أن نفرق بين تحليل الخطاب نفسه وبين ما سوف يأتى بعده من أفعال. فالأفعال المتعلقة بمنطقتنا العربية هى نتاج عمل عدد من الفاعلين أولهم نحن العرب، بل سوف تتوقف ترجمة ما جاء فى الخطاب إلى فعل على حركة كل الأطراف الفاعلة وقدرة كل منهم على حماية مصالحه. ومن هنا فلا يجوز الحديث عن خطاب أوباما وكأننا أمة مفعول بها تنتظر منه تغيير الخطاب ثم تغيير الفعل ونحن فى مقاعد المتفرجين لا الفاعلين. فأوباما رئيس الولايات المتحدة لن «يفعل» إلا ما يخدم مصالح بلاده لا مصالحنا. وعلى ذلك، لايجوز عند تناول الخطاب الذى ألقى فى القاهرة أن نسأل الأسئلة الخطأ. فالأسئلة التى ينبغى أن تطرح ليست من نوع ذلك الذى يسأل عن الفارق بين القول والفعل، وإنما هى أسئلة تتعلق بالخطاب نفسه. وهى فى ظنى أسئلة ثلاثة مرتبطة ارتباطًا وثيقًا: الأول يسأل عما إذا كان الخطاب يمثل فى مفرداته ومضمونه ومنطقه وتوجهاته تحولًا ما. والثانى يسعى للوقوف على طبيعة ذلك التحول إن وجد. أما السؤال الثالث فهو مبنى على إجابة

الاثنين. فإذا كان الخطاب– كله أو بعضه– يمثل تحولًا إيجابيًا يصبح السؤال الأهم على الإطلاق هو ما الذى يمكن أن نفعله نحن من أجل أن تتحول تلك الإيجابية من القول إلى الفعل؟

ولايجوز فى الحقيقة الاقتراب من خطاب أوباما بالبحث والتحليل بشكل مقطوع الصلة عن سياقه السياسى والتاريخى. ومن هنا فإن هناك عددًا من الاعتبارات المهمة التى ينبغى أن تظل فى الخلفية عند تناول هذا الخطاب.

أولا: إن الذى يلقى الخطاب هو رئيس الولايات المتحدة الأمريكية الدولة العظمى التى صارت إمبراطورية وستظل كذلك فى عهد أوباما وعهد من بعده لفترة ليست بقصيرة. فالطابع الإمبراطورى للسياسة الأمريكية لم يختف بتولى أوباما. وهو لا يستطيع – حتى لو أراد– أن يفكك تلك الإمبراطورية التى تم مأسستها عبر عقود طويلة – هكذا بين ليلة وضحاها. ولا يجوز فى الواقع أن نتوقع أن يُحدِث تحولا راديكاليًا فى كل مناحى السياسة الخارجية الأمريكية. فطبيعة العملية السياسية فى واشنطن تجعل التغيير تدريجيًا وبطيئًا وعادة مايكون فى شكل تحولات صغيرة تراكمية تُحدث أثرًا واضحًا على المدى الطويل نسبيًا. ومن هنا فإن السؤال لايكون حول ما إذا كان أوباما سيحدث تحولات راديكالية فى سياسة بلاده الخارجية وإنما ما إذا كانت هناك مؤشرات تدل على أنه يسعى بالفعل لأن يبنى تراكمًا عبر سلسلة من التحولات الصغيرة التى تؤدى مع الوقت لتحولات مهمة. ويكون السؤال

أيضًا حول الطريقة التى يدير بها أوباما الإمبراطورية وما إذا كانت توجهات إدارته تجعلها أقل عسكرة واستخدامًا للقوة الغاشمة.

ثانيًا: إن الرئيس الذى ألقى خطاب القاهرة تولى الحكم فى لحظة تعانى فيها بلاده من أزمة طاحنة لا تتمثل فقط فى الأزمة الاقتصادية، وإنما فى نتائج سياسات كارثية اتبعها سلفه أدت إلى عداء واضح للسياسة الأمريكية فى الخارج وإلى تقويض منظم للأسس الجوهرية التى قامت عليها الديمقراطية الأمريكية نفسها فى الداخل. ومن هنا صار أوباما يحمل إرثا ثقيلًا يتطلب تفكيك تلك السياسات التى تم مأسستها فى الواقع على مدار أعوام ثمانية. وخطاب القاهرة كان أحد أدوات الرئيس الجديد لتفكيك الإرث الكارثى لبوش فى التعامل مع العالم العربى والإسلامى.

ثالثًا: لا يخفى على القارئ الفطن أن أوباما جاء يخاطب العالم الإسلامى وأمتنا تمر بلحظات عصيبة من الانقسام والتردى، وهو الأمر الذى يتحتم أخذه فى الحسبان عند تقييم رسالة أى مسئول أجنبى. فكلما ضعفت أمة صار من الأسهل على من لا ينتمون لها غض الطرف عن مصالحها. ومن هنا فإذا ما أخذ مسئول أجنبى بعض تلك المصالح فى عين الاعتبار لأنه يحقق مصلحة أكيدة لبلاده كان ذلك تحولا لابد من تشجيعه والسعى لدفعه للأمام لا التقليل من شأنه وتعطيله.

رابعًا: حين يتحدث الرئيس الأمريكي الأمريكي موجهًا خطابه لغير الأمريكيين أيًا كانوا فإنه يتحدث وعينه لا تبارح وطنه. فالأمريكيون هم الذين انتخبوه

وهم الذين يحددون مستقبله السياسى، ومن ثم فإنه يصوغ عباراته ويختار مفرداته وعينه لا تبرح الداخل الأمريكى. فكل كلمة يقولها– بالذات خارج الأرض الأمريكية– لها تكلفة سياسية داخلية. ومن هنا لايجوز التعامل مع ما قاله أوباما فى جامعة القاهرة دون أن نضعه فى ميزان التكلفة السياسية التى يدفعها الرجل داخل بلاده.

وبناء على هذه المعطيات تسعى هذه الدراسة لتحليل خطاب أوباما، وهى فى ذلك تقدم أطروحة محددة مؤداها أنه لا يجوز تناول خطاب أوباما بمنطق الأبيض والأسود، بمعنى أن «كله» شر أو «كله» خير. فالخطاب انطوى على سلبيات تتعلق بالطابع الإمبراطورى فى العراق وأفغانستان ولكنه انطوى أيضًا على إيجابيات كثيرة لا بد من الاستفادة منها، إذ ليس من مصلحتنا نحن العرب تجاهلها أو التقليل من شأنها لأن مثل هذا التجاهل يعطل فرص تطويرها.

والحقيقة أن الموضوعية تقتضى– عند تقديم اجتهاد بعينه فى فهم خطاب أوباما– أن يناقش الباحث الاجتهادات الأخرى التى يختلف معها ويسعى لتقديم اجتهاده فى إطارها. وقد ارتأيت أيضًا أنه من الناحية العملية يستحيل تقديم تحليل بعينه لخطاب أوباما دون الاشتباك فكريًا مع أهم الأفكار التى قيلت تعليقًا عليه. ففضلًا عن أنها أفكار مهمة تستحق المناقشة فى ذاتها، فقد تم تداولها على نطاق واسع فشكلت هى وردود الأفعال التى نتجت عنها المناخ العام الذى يتم فيه مناقشة العلاقة بين أمريكا والعالم العربى والإسلامى بعد خطاب أوباما.

وعلى ذلك تنقسم الدراسة إلى أجزاء ثلاثة: الأول: يقدم تحليلا لخطاب أوباما، والثاني: يناقش أهم الأفكار التى قيلت فى تحليله وتختلف معها الباحثة. والهدف هو تفكيك الموضوع وضبط المسألة على نحو يتيح للقارئ أكبر قدر من المعلومات. أما الجزء الثالث فيهدف للوقوف على ما يمكن عمله بناء على التحليل المقدم فى الجزأين الأول والثانى. بعبارة أخرى، فإن الجزء الأول من الدراسة يقدم اجتهادًا فى تحليل الخطاب بينما يقدم الجزء الثانى اشتباكًا فكريًّا مع الاجتهادات الأخرى. ويظل للقارئ– بعد الاطلاع على ما ورد فى الجزأين– أن يخرج بنتيجة مختلفة عن الاثنين! ثم تبنى الدراسة فى الجزء الثالث على ما ورد فى هذين الجزأين اجتهادات للتعامل مع الواقع الجديد.

* * *

أولا : قراءة فى الخطاب

يمكن تقسيم التعامل مع خطاب أوباما إلى محورين: الأول: يتناول الرؤية العامة التى يقدمها الخطاب للعلاقة بالعالم الإسلامى، والثانى: يتناول تفاصيل القضايا المختلفة.

١- الرؤية الكلية: «أنتم المشكلة»؟

من المهم الإشارة إلى أن ماحدث فى عهد بوش لم يكن مجرد تحول فى السياسة الخارجية الأمريكية ولا مجرد انحراف نحو اليمين بفعل وجود رئيس وكونجرس جمهوريين. فما حدث كان فى الواقع انقلابًا مس الأسس التى قامت عليها تلك السياسة بل وجوهر عملية صنعها. وقد طال الانقلاب الأفكار ولغة الخطاب مثلما طال الأولويات والأجندة. ومن بين الأمور المهمة التى نجح فيها المحافظون الجدد فى عهد بوش هى أنهم تمكنوا من تغيير منطق الخطاب العام ومفرداته بشأن العالم العربى والإسلامى. فقد

تبنى الخطاب الرسمى لإدارة بوش منطقًا صنعه عتاة الصهاينة الأمريكيين والإسرائيليين ويقوم على فكرة محددة مؤداها أن المشكلة فى هذه المنطقة من العالم ليست الاحتلال ولا نهب الأرض وتشريد أهلها، فتلك ذريعة تستخدمها النظم العربية لصرف الانتباه عن المشكلة الحقيقية. فالمشكلة تكمن فى مجتمعاتنا ذاتها وجوهرها أن هذه المجتمعات تعانى من القهر والقمع والعوز والتخلف الأمر الذى جعلها مصدرًا لتفريخ الإرهاب والحقد على المجتمعات المتقدمة ومنها طبعًا الولايات المتحدة. ومن هنا فإن الخطاب الأمريكى الموجه للعالم العربى والإسلامى بعد أحداث سبتمبر كان لسان حاله يقول: «أنتم المشكلة.. ابحثوا داخل مجتمعاتكم عن أسباب توتر علاقتكم بنا فهى نفسها أسباب فشلكم». بعبارة أخرى، فالولايات المتحدة، وفق هذا المنطق، بريئة تمامًا وليست مسئولة بحال عن أسباب التوتر بينها وبين العالم العربى والإسلامى. فهى كلها أسباب يُسأل عنها العرب والمسلمون، وهى تكمن فى مجتمعاتهم التى هى المسئولة عن تفريخ التطرف[٢]. وعلى ذلك، فإن كراهية العرب والمسلمين لأمريكا- هكذا بالمطلق- سببها ببساطة أنهم يكرهون قيم الحرية والعدل والمساواة التى هى قيم «أمريكية»!

وفضلًا عن التدليس والعنصرية الواضحة فإن خطورة مثل هذا النوع من الخطاب تتمثل فى أنه كان يرسب لدى العقل الجمعى الأمريكى صورة عن هذه المنطقة من العالم تعطى لصانع القرار شيكًا على بياض للعدوان دون حاجة لإقناع الرأى العام. ففى بلد مثل الولايات المتحدة الأمريكية

لا يعرف فيه المواطن الأمريكى العادى شيئًا عما يدور فى العالم ناهيك عما يدور خارج مدينته الصغيرة، يصبح تطويع الرأى العام «غير المهتم» سهلًا عبر إنتاج خطاب كهذا لتبرير استخدام القوة الغاشمة.

ومن هنا فإنه لا يمكن قراءة خطاب أوباما دون أن يلحظ المرء التحول المهم في هذا الصدد. فقد قدم الرجل رؤية مغايرة لأسباب التوتر بين بلاده والعالم الإسلامى ابتعدت تمامًا عن تلك الأفكار الفجة التى نجح المحافظون الجدد في ترويجها. فهو اعترف أولًا بأن للتوتر بين العالم الإسلامى والغرب جذورًا تاريخية فذكر الحروب الصليبية ثم «الاستعمار الذى حرم الكثير من المسلمين من الحقوق والفرص»، ثم الحرب الباردة التى كثيرًا ماعوملت في زمنها البلدان ذات الأغلبية المسلمة فى إطار «حروب بالوكالة دون اعتبار لطموحاتها». وبعد أن ذكر أوباما تأثير العولمة الذى جعل بعض المسلمين ينظرون للغرب باعتباره معاديًا للتقاليد الإسلامية، أشار إلى «المتطرفين الذين يستخدمون العنف» فوصفهم بأنهم أقلية صغيرة ولكن مؤثرة حملها مسئولية أحداث سبتمبر وماجرى بعدها[٣].

ولا شك أن تلك الصيغة تعيد التوازن إلى الخطاب الرسمى الأمريكى. فالرجل لم يقل إن الغرب برىء ولا قال إن المشكلة تكمن فى العالم الإسلامى الذى أفرز تطرفًا طال أمريكا «البريئة» كما كان يقال. فهو قدم رؤية مختلفة لطبيعة التوتر ألقى فيها المسئولية على الجانبين لا على المسلمين وحدهم. ثم أضاف فى موضع آخر من خطابه وبلغة صريحة أن «الإسلام ليس جزءًا من

المشكلة وإنما هو جزء مهم من صنع السلام». وهى عبارة تناقض بوضوح أفكار المحافظين الجدد الذين طالما استخدموا تعبيرات تضع اللوم على الإسلام نفسه.

وتكمن أهمية هذا النوع المختلف من المفردات والمضمون فى أنه يصدر عن رأس المؤسسة التنفيذية الأمريكية، أى قاله الرئيس الأمريكى بنفسه، الأمر الذى يجعله خطابًا مؤهلًا لإعادة صياغة الوسط السياسى السائد mainstream فى أمريكا. فالرؤية التى كتب بها خطاب أوباما بما تضمنته من مفردات وأفكار إنما تفكك الصور والدلالات السلبية التى كانت عصابة بوش قد نجحت فى تكريسها فى العقل الجمعى الأمريكى مستغلة أحداث سبتمبر. واستخدام الرئيس الأمريكى بنفسه لمثل تلك اللغة المختلفة من شأنه أن يهمش لغة المحافظين الجدد ويؤدى لحصارها فى دوائرهم ودوائر اليمين، بعد أن كانت قد أصبحت هى اللغة السائدة فى الوسط السياسى. فلمنصب الرئاسة أهمية قصوى فى تشكيل الرأى العام، خصوصًا حين يكون الرئيس فى أوج شعبيته. فكل ما يصدر عن الرئيس الأمريكى تنقله وسائل الإعلام، الأمر الذى يسمح له بأن يستخدم تلك المزية كسلاح لإحداث تحولات مهمة فى توجهات الرأى العام، وهو ما يطلق عليه عادة نفوذ المنصة Bully Pulpit[٤].

والتحول فى الرؤية لم يقتصر فى خطاب أوباما على ما يتعلق بمصادر التوتر فقط وإنما طال أيضًا تعريف الولايات المتحدة ذاتها. فلعلها المرة الأولى التى نسمع فيها رئيسًا لأمريكا يعرف بلاده ليس باعتبارها تنتمى للحضارة

«اليهودية المسيحية» Judeo-Christian، كما يقال عادة وإنما يؤكد على أن «الإسلام جزء من أمريكا». ومن هنا أيضا تأتى أهمية العبارة التى ذكرها أوباما بشأن الصور السلبية للإسلام والمسلمين. فقد قال «وأنا أعتبر أن جزءًا من مسئوليتى كرئيس للولايات المتحدة الأمريكية أن أحارب الصور النمطية السلبية للإسلام أينما ظهرت». وفى واقع الأمر فإن أهم ما فى تلك العبارة هو السياق الذى قيلت فيه. صحيح أن أوباما تحدث- فى موضع آخر من الخطاب- عن الإسلام فى أمريكا وإسهام المسلمين الأمريكيين فى رفعة شأن بلادهم إلا أن العبارة السابقة لم تأتِ فى إطار الحديث عنهم. أى أنه لم يقل ما قال فى إطار الدفاع عن إحدى القوى أو الجماعات الإثنية الأمريكية التى هو مكلف دستوريًا بحمايتها والذود عنها، وإنما قال ذلك فى سياق الحديث عن الإسلام الذى قال: إنه تعرف عليه «فى قارات ثلاث قبل أن أحضر إلى المنطقة التى كانت مهدًا له». بعبارة أخرى، فإن أوباما كان يقول صراحة إنه ليس مسئولاً عن مكافحة الصورة النمطية السلبية للمسلمين الأمريكيين فقط وإنما للإسلام والمسلمين عمومًا !

وفى الوقت الذى كان فيه استخدام الآيات القرآنية فى خطاب كهذا أمرًا ليس جديدًا حيث استخدمها غيره من الرؤساء قبله، إلا أن الجديد هو استخدام تعبيرات لايستخدمها سوى المسلمين. فقد استخدم أوباما تعبيرين لهما دلالة، جاء الأول فى معرض حديثه عن الأنبياء موسى وعيسى ومحمد فأضاف قائلا: «عليهم السلام» وهو تعبير لايقوله بالمناسبة سوى المسلمين،

أما الثانى فكان الطريقة التى ذكر بها الإسراء والمعراج حيث ذكرها مصحوبة بإشارة إلى أنه حدث لا يؤمن به سوى المسلمين وحدهم. ودلالة ذلك النوع من الإشارات إذا ما جاءت فى خطاب يلقيه رئيس أمريكا هى أنها تضفى الشرعية على لغة المسلمين ومفرداتهم وتجعلها مقبولة للأذن الأمريكية.

خلاصة القول أن الجزء الأول من الخطاب لم يكن مجرد كلام مجاملات كما رأى البعض، وإنما حمل رؤية متماسكة للعلاقة مع العالم الإسلامى تختلف عن الرؤية البائسة التى هيمنت طوال فترة حكم سلفه. ويرتبط ذلك ارتباطًا وثيقًا بقدرة الرئيس الأمريكى على تغيير السياسة. فالكثيرون فى معرض تعليقهم على خطاب أوباما قالوا: أن الرجل قال كلامًا طيبًا لكنه لم يفعل شيئًا حتى الآن. والمشكلة فى مثل هذا الطرح هو أنه يغفل مسألة على جانب كبير من الأهمية وهى أنه يستحيل على أوباما أن يحدث أى تغيير فى السياسة فى ظل هيمنة مثل خطاب بوش على العقل الجمعى الأمريكى. فالفعل «المختلف» يتطلب أولًا تفكيك تلك الرؤية العنصرية عن العالم الإسلامى. وأهمية ما فعله أوباما هو أنه قدم للمواطن الأمريكى لغة مختلفة فى وصف هذه المنطقة من العالم تمثل البداية الضرورية لأى تحول فى الدفة الأمريكية. وقد تبع ذلك فى الحقيقة «فعلا» أقدم عليه أوباما ولكننا للأسف لم ننتبه لمغزاه، فقد أطلق الرئيس الأمريكى برنامجًا جديدًا باسم «نخدم معًا» دعا فيه الأمريكيين بكل طوائفهم إلى الخدمة التطوعية «لمواجهة التحديات المختلفة التى تواجهها البلاد». وذكر البيت الأبيض على موقعه الإلكترونى

أن البرنامج سيستمر طوال الصيف وحتى يوم ١١ سبتمبر الذى سيلقى فيه أوباما خطابًا للاحتفاء بالبرنامج ولإعلان ذلك اليوم عيدًا وطنيًا «للخدمة العامة وتذكر الشهداء»(٥). ولايجوز فى الواقع تجاهل تلك الخطوة أو التقليل من شأنها. فهى خطوة مهمة لأنها تعيد تعريف ١١ سبتمبر أصلًا وتسعى بذكاء لفك الارتباط بين الإسلام والإرهاب. فبدلا من أن يظل ١١ سبتمبر يومًا يتذكر فيه الأمريكيون «اعتداء المسلمين» عليهم، يحوله أوباما إلى يوم لخدمة أمريكا من كل أبنائها ولتذكر شهدائها. والحقيقة أن إقدام أوباما على مثل تلك الخطوة ينطوى على شجاعة تحسب للرجل فى مجتمع لا يزال ينضح فيه خطاب خصومه بالعنصرية تجاهنا بل تجاهه هو شخصيًا.

أما عن التحول فى السياسة نفسها وما إذا كان سيحدث أو لا يحدث فتلك مسألة أخرى. لكن من المهم الإشارة أيضًا إلى سقف التغيير الذى يجوز توقعه. فالأرجح أن يكون محدود النطاق بل ستظل هناك جوانب فى السياسة الخارجية الأمريكية لن يطولها تغيير يذكر. إذ يستحيل فى الواقع تفكيك الطابع الإمبراطورى للسياسة الأمريكية بين ليلة وضحاها. وقد كان ذلك واضحًا حتى فى خطاب أوباما نفسه، إذ حمل الخطاب أصواتًا ثلاثة كان منها بالضرورة صوت الإمبراطورية.

٢- التفاصيل : أصوات أوباما الثلاثة :

حين استمعت للمقاطع المختلفة للخطاب كنت كمن يسمع أصواتًا ثلاثة متمايزة. الأول صوت المتحدث باسم الإمبراطورية التى جرحت يوم ١١ سبتمبر فراحت تطلق قوتها الغاشمة فى كل اتجاه، والثانى هو صوت الرئيس البراجماتى حتى النخاع الذى جاء ليطوى صفحة الأيديولوجيا ويبنى عالمًا جديدًا قائمًا على المصالح المشتركة. أما الصوت الثالث فهو صوت أوباما أستاذ القانون والناشط السياسى الذى عمل وسط الناس فى شيكاغو وتفاعل مع معاناتهم من العنصرية والتجاهل الحكومى. والأصوات الثلاثة كانت حاضرة بدرجات مختلفة طوال الخطاب بينما يعلو أحدهما ويخفت الآخر فى فقرة دون أخرى.

صوت الإمبراطورية :

كان صوت الإمبراطورية هو الأعلى حين تحدث أوباما عن العراق وأفغانستان. ففى ذلك الجزء من الخطاب استخدم الرئيس الأمريكى منطق الإمبراطورية الأمريكية دون تحولات كبرى، فكان أسوأ أجزاء الخطاب على الإطلاق.

ففى حالة أفغانستان، استخدم أوباما أحداث سبتمبر التى راح ضحيتها مدنيون أبرياء ليبرر الإستراتيجية الهجومية التى يروح ضحيتها الآلاف من المدنيين قتلًا وجرحًا وتشريدًا وتهجيرًا. وهى الإستراتيجية التى تتبناها إدارته

وضمت منذ وصوله للحكم باكستان لأفغانستان. أما بالنسبة إلى العراق، فرغم اعتراف أوباما بأنها حرب اختارتها أمريكا ولم تفرض عليها إلا أنه لم يشر من قريب ولا من بعيد لتعويض العراقيين الذين دمرت بلادهم أو فقدوا ذويهم أو هجروا قسرًا.

والحقيقة أن مايحدث فى العراق وأفغانستان لايختلف كثيرًا عن أداء الإمبراطورية الأمريكية فى أجزاء أخرى من العالم بل لعل الخطورة تكمن فى أن ما تفعله أمريكا فى العراق وأفغانستان هو فى الواقع إعادة إنتاج لسجلها الأسود فى فيتنام وأمريكا اللاتينية على وجه التحديد.

ففى العراق هناك تكرار لأسوأ ما فعلته أمريكا فى فيتنام وأمريكا اللاتينية. فمنذ الغزو الأمريكى للعراق قامت الولايات المتحدة فى صحراء الأردن بتدريب ماصار يعرف بفرق العمليات الخاصة العراقية. وهى فرق وصل عددها إلى(٩) وقوامها نحو (٥) آلاف جندى تتوزع اليوم على أقاليم العراق كلها. وهذه الفرق مسئولة عن عمليات قتل وترويع تتسم بوحشية مذهلة. وقد تم إلحاق تلك القوات الخاصة بمكتب أطلق عليه اسم مكتب «مكافحة الإرهاب». وهو الذى أنشئ عمدًا ليكون تابعًا بشكل مباشر لرئيس الوزراء العراقى، أى منفصل تمامًا عن قوات الجيش والأمن العراقية ولايخضع لأية رقابة من البرلمان العراقى.

غير أن الأخطر من غياب المحاسبة هو أن الجنرال الأمريكى الذى كان مسئولا عن تدريب تلك القوات الخاصة هو نفسه الذى كان مسئولا فى

أزمنة سابقة عن تدريب قوات مماثلة فى أمريكا اللاتينية. ولمن لايعرف فإن القوات الخاصة هى تلك التى يناط بها العمليات السرية القذرة التى تتم فى جنح الظلام ويروح ضحيتها الأبرياء دون أن يدرى عنها أحد شيئًا. وقد ثبت بالوثائق أن تلك القوات كانت المسئولة مثلا عن قتل (٥٠) ألف مدنى فى السلفادور و(١٤٠) ألف مدنى فى جواتيمالا. بعبارة أخرى فإن القوات الخاصة التى دربتها الولايات المتحدة فى أمريكا اللاتينية بالطريقة نفسها التى دربت بها مؤخرا الشباب العراقى هى التى كانت مسئولة عما عرف لاحقًا بفرق الموت Death Squads التى راح ضحيتها مئات الآلاف فى أمريكا اللاتينية من كولومبيا والسلفادور إلى جواتيمالا وغيرها [٦].

وما يحدث فى العراق فى هذا الصدد قد أصبح هو نفسه المتوقع أن يحدث فى أفغانستان بعد الإعلان عن السياسة الجديدة التى تبنتها إدارة أوباما فيها. فقد تقرر منذ بداية حكم أوباما رفع عدد القوات فى أفغانستان عبر إرسال ١٧ ألف جندى إضافى وصارت السياسة الأمريكية هناك تعرف بإستراتيجية «أف–باك» إشارة إلى أفغانستان وباكستان معا. وقد سلم أوباما القيادة فى أفغانستان للجنرال ستانلى ماكريستال[٧] الذى كان مسئولًا عن العمليات الخاصة فى العراق، وصاحب الخبرة الطويلة– كما سبقت الإشارة– فى تدريب فرق الموت فى أمريكا اللاتينية، الأمر الذى يشير إلى أن عمليات القتل الواسعة التى تتم فى جنح الظلام وبعيدًا عن الإعلام وعن أية مساءلة[٨] سوف يتم نسخها– مرة ثانية– أى نقلها حرفيًا إلى جبهة أف–باك،

خصوصًا بعد أن صارت الإستراتيجية المعتمدة هى إستراتيجية «ملاحقة التمرد» counterinsurgency وهو تعبير عسكرى صار منذ حرب فيتنام بمثابة كلمة شفرية تثير فزع كل أصحاب الضمائر والمهمومين بحقوق البشر لأنها تقوم على الاستخدام المفرط للقوة. وهى إستراتيجية راح ضحيتها الأبرياء حين استخدمت فى فيتنام وفى العراق. وتقوم تلك الإستراتيجية على ركيزة أساسية هى النجاح فى استقطاب الأهالى لمساعدة قوات الاحتلال. والمنطق وراء هذه الإستراتيجية هو أن إقبال الأهالى على مساعدة قوات الاحتلال لا يتحقق إلا إذا اقتنعوا بأن الأخيرة تهزم المتمردين فعلا وتحصدهم حصدا فى عمليات واسعة[٩]. عندئذ فقط ينخرط الأهالى فى مساعدة قوات الاحتلال إما رعبًا منها أو يأسًا من نجاح مقاومتها أو رغبة فى الخلاص من الدمار والقتل والترويع. لذلك تستخدم هذه الإستراتيجية القوة المفرطة لتحقيق أهدافها، الأمر الذى ينتج عنه خسائر بشرية ومادية مذهلة.

باختصار فإن ما قاله أوباما بشأن العراق وأفغانستان رغم الحديث عن الانسحاب والزهد فى ثروات البلدين يظل يمثل كارثة بكل المقاييس.

صوت البراجماتية :

أما فيما يتعلق بقضية الديمقراطية وإيران فقد كان صوت البراجماتية هو الأعلى. ومن الأمور التى تستحق التأمل فعلا هو رد فعل الكثيرين من الناشطين ورموز المجتمع المدنى المصرى إزاء الفقرات التى عنيت بالديمقراطية

فى خطاب أوباما. فقد خرجت أصوات كثيرة تعتبر أن ماجاء فى الخطاب كان «هامشيا وفى الحد الأدنى» ويمثل تخليًا من أوباما عن قضية دعم الديمقراطية[١٠]. والمشكلة فى هذا التحليل أنه يوحى من ناحية بأن بوش كان يدعم الديمقراطية أصلا (!!) فجاء أوباما بعده ليتراجع عن دعمها، ويغفل من ناحية أخرى ما حمله خطاب أوباما من تحول مهم فى التوجهات الأمريكية إزاء تلك القضية.

وبادئ ذى بدء لا بد من القول أن الديمقراطية فى عهد بوش كانت كلمة شفرية معناها «تغيير النظم» أو لى ذراعها بالقوة الغاشمة أو عبر الابتزاز أو بالاثنين معًا. ولا يمكن فهم موقف إدارة بوش من الديمقراطية بمعزل عن رؤية المحافظين الجدد الكلية للعالم وأهداف أمريكا فيه. فقد انطلق المحافظون الجدد من فكرة محورية مؤداها أن اللحظة التى نشأت بعد انهيار الاتحاد السوفيتى هي فرصة تاريخية ينبغي استثمارها للحد الأقصى. فهي لحظة صارت فيها الإمبراطورية الأمريكية القوة العظمى بلا منازع تمتلك تفوقًا عسكريًا غير مسبوق. ولكنها لحظة يمكن أن تضيع إذا لم يتم اقتناصها، لأن هناك قوى صاعدة قد تتمكن من المنافسة لاحقًا. ومن ثم فإن الهدف عندهم هو الهيمنة الأمريكية على العالم وتحويل تلك «اللحظة» التاريخية التي تنفرد فيها الولايات المتحدة بالزعامة والهيمنة إلى «عصر» كامل[١١]. فلا يجوز أن تنتظر الولايات المتحدة حتى يصبح التهديد القادم حقيقة واقعة وإنما عليها أن تعمل على «تشكيل البيئة الدولية على نحو يمنع ظهوره أصلا»[١٢]. ومن

ثم، ينبغي للولايات المتحدة القضاء على أية معارضة أو مقاومة لمخططات الهيمنة - السياسية والإستراتيجية والاقتصادية على السواء.

ومن أجل تحقيق ذلك الهدف، أي الهيمنة الأمريكية على العالم، لابد للولايات المتحدة أن تتوسع في ميزانيتها العسكرية وأن تكون على استعداد لاستخدام القوة العسكرية في جميع أنحاء العالم لتحقيق أهدافها. بل وعليها أن «تنظر إلى نفسها باعتبارها قوة أوربية وآسيوية وشرق أوسطية ولاتينية في آن معًا» بمعنى أن عليها أن تتصرف وكأن تهديد حلفائها في أية منطقة هو تهديد مباشر لها يتحتم معه أن تتدخل بالقوة العسكرية إذا لزم الأمر[١٣].

بعبارة أخرى، فإن استخدام التفوق العسكري الأمريكي على نطاق واسع جزء محوري في فكر المحافظين الجدد. وقد استخدمت الولايات المتحدة فى هذا الإطار ما سمي إستراتيجية «الصدمة والرعب». والمقصود بها الاستخدام المفرط للقوة العسكرية على النحو الذي يثير الرعب في النفوس ويؤدي لتركيع الخصوم ويقضي على روح المقاومة لدى غيرهم، لأن معارضة رغبات أمريكا تبدو، وسط الدمار والحرائق المشتعلة، بمثابة انتحار شامل. فالرسالة تصل واضحة، وهى رسالة مؤداها- كما عبر عنها وليام كريستول أحد منظرى هذا التيار- «لا تفكروا أصلًا» في التحدي[١٤].

أما هدف المحافظين الجدد الأساسى فى العالم العربى، فكان خلق إقليم خال تمامًا من أية روح للمقاومة- بمعناها الواسع- للهيمنة الأمريكية أو لإسرائيل، حليفتها الأساسية. ولم يكن غزو العراق إلا أحد وسائل تنفيذ ذلك

الهدف. فقد كانت الفكرة ببساطة أنه بمجرد احتلال العراق والاستعراض المكثف للقوة الغاشمة فيه وتمركزها في قلب عاصمة عربية كبرى، فإن ذلك سيكون فى ذاته زلزالًا هائلًا يهز العالم العربى برمته- وفق نظرية الدومينو الشهيرة-فتتساقط النظم العربية الواحد تلو الآخر أو تغير جلدها على نحو تكون نتيجته مرونة أكبر فى المواقف العربية تسمح بحل الصراع العربى الإسرائيلى حلًا نهائيًا ولكنه حل إسرائيلى أيضًا. وتواجد القوة الأمريكية الغاشمة فى العراق على حدود سوريا وإيران من شأنه أن يمثل تهديدًا مباشرًا لكليهما تنتهى معه فرص دعمهما للمقاومة الإسلامية فى كل من فلسطين ولبنان، الأمر الذى يعنى القضاء ليس فقط على مقاومة الحكومات وإنما مقاومة المجتمعات العربية أيضا لفكرة إقامة شرق أوسط مطيع ومنزوع السم[١٥].

وفى هذا الإطار وحده جاء الخطاب الأمريكى فى عهد بوش بشأن الديمقراطية فى العالم العربى، إذ كان المقصود بها فى الواقع تغيير الموضوع وترتيب أولويات الأجندة أى تحويل قضية الصراع العربى الإسرائيلى بعد غزو العراق إلى مجرد واحدة ضمن قضايا عدة متساوية فى أهميتها تصعد وتهبط على أجندة العلاقات العربية الأمريكية، واستغلال أهم نقاط ضعف النظم العربية لإحراجها وابتزازها والضغط عليها من أجل اتخاذ مواقف إقليمية لا علاقة لها أصلًا بقضية الديمقراطية. هذا فضلًا عن اللعب على طموحات وآمال شعوبها التى نكأ احتلال العراق جروحها الديمقراطية.

ومن هنا لم يكن غريبًا أن تخلق إدارة بوش دعاية فجة للديمقراطية التى زعمت أنها تبنيها فى العراق وتهلل معها لكل انتخابات تجرى تحت الاحتلال الأمريكى ثم ترفض نتيجة الانتخابات الديمقراطية فى فلسطين. فالقضية ليست هى الديمقراطية نفسها وإنما تنفيذ أجندة أيديولوجية استخدمت الديمقراطية كأداة ضمن أدوات أخرى لتحقيق مخططاتها.

وإذا كان ذلك هو موقف إدارة بوش، فإنه يعنى أن ما قدّمه أوباما فى خطابه كان يحمل بالضرورة جديدًا بخصوص موضوع الديمقراطية تمثل فى أمور ثلاثة. أولها أن الديمقراطية عند تلك الإدارة الجديدة ليست ثورية وإنما عملية طويلة الأجل، الأمر الذى يجعلها عملية تحول داخلية بامتياز يتراجع فى إطارها الدور الخارجى. وثانيها أن إدارة أوباما على استعداد لاحترام النتيجة التى سوف تسفر عنها عملية الانتخاب فى أية دولة طالما احترم الفائز معايير المواطنة. والحقيقة أن ذلك لا يعنى أن أمريكا فى عهد أوباما قد تخلت عن دعم الديمقراطية كما قال البعض، فأمريكا لم تكن فى عهد بوش تدعم الديمقراطية أصلًا حتى يتخلى أوباما عن دعمها، وإنما معناه أن أمريكا فى عهد أوباما سوف تتخلى عن استخدام الديمقراطية كأداة لإجبار العرب على تقديم تنازلات لإسرائيل.

لكن هل يعنى ذلك أن أمريكا ستتوقف عن التدخل فى الشئون الداخلية للدول العربية؟ الإجابة عندى بالنفى حتمًا. فالطابع الإمبراطورى للسياسة الأمريكية سيظل موجودًا فى عهد أوباما. والرجل قال: إنه سوف يقبل

بنتيجة الانتخابات ولكنه لم يتعهد بعدم تدخل بلاده أصلًا للتأثير على سير الانتخابات! والدليل على ذلك مافعلته إدارة أوباما فى لبنان. فعشية الانتخابات كان الرئيس الأمريكى قد أرسل نائبه جوزيف بايدن لبيروت يحمل رسالة محددة مؤداها أن المساعدات الأمريكية للبنان «سوف تتحدد بناء على نتيجة الانتخابات»[١٦]! بعبارة أخرى، قبلت إدارة أوباما نتيجة صندوق الاقتراع ولكنها فى الواقع سعت أصلًا للتأثير على النتيجة قبل الاقتراع العام.

أما التحول الثالث فيتعلق بتيار الإسلام السياسى، فقد كان واضحًا أن إدارة أوباما لا تضع كل الإسلاميين فى سلة واحدة. فقد فرق الخطاب بين القاعدة التي تعهد بمحاربتها وبين حماس التى استخدم فى وصفها تعبير المقاومة. لكن الأهم من ذلك أن أوباما رفض «استخدام الليبرالية ستارًا للعداء» وهو معنى مهم، إذ إن كثيرًا من الممارسات التى تستخدمها نظم عربية شتى ضد التيار الإسلامى تبررها للدوائر الغربية باسم الليبرالية. فجاء استخدام أوباما لمثل تلك العبارة نذيرًا بأن مثل ذلك التبرير لن يلقى لدى إدارته أذنًا صاغية بالضرورة.

أما بخصوص إيران فقد مثّل خطاب أوباما تحولًا مهمًا فى الموقف الأمريكى. فبعد أن كان المطلوب من إيران فى عهد بوش التخلى عن برنامجها النووى بالكامل، قال أوباما صراحة: إن «أية دولة بما فى ذلك إيران من حقها الحصول على القوة النووية للاستخدام السلمى طالما التزمت بمسئولياتها وفق

معاهدة منع الانتشار النووى». لكن الأهم من ذلك أن أوباما وضع سلاح إيران النووى فى إطار إقليمى أشمل لم يستثن منه إسرائيل دون أن يسميها. فبعد أن قال إن التزامات معاهدة الانتشار أمر لابد أن تحترمه كل الدول الملتزمة بها أضاف: «ويحدونى الأمل فى أن تشترك كل دول المنطقة فى هذا الهدف»[١٧]. ولما كانت إسرائيل هى الدولة الوحيدة فى المنطقة التى تمتلك النووى وليست عضوًا فى المعاهدة فإن تلك العبارة لابد وأنها تعنيها.

صوت أستاذ القانون والناشط السياسى :

ولعل أكثر الأجزاء إيجابية فى خطاب أوباما هو ذلك المتعلق بالقضية الفلسطينية. ومصدر الإيجابية ليس هو أن ما قاله الرجل كان مناصرًا للحق الفلسطينى– فهو رئيس أمريكا صاحبة العلاقة الوثيقة التى لم ينكرها بإسرائيل، وإنما مصدر الإيجابية يأتى من أنه فى ظل الضعف العربى الراهن وبالمقارنة بالخطاب الأمريكى الرسمى منذ عهد ريجان، كان ما قاله أوباما معقولًا، بل وينطوى على كسرٍ للكثير من المحرمات التى سادت طويلًا الخطاب الأمريكى.

فلأول مرة منذ عقدين كاملين نسمع رئيسًا أمريكيًا يتحدث عن المستوطنات بمنطق عدم شرعيتها. فباستثناء بوش الأب (١٩٨٩_١٩٩٢)، تحدث الرؤساء الأمريكيون منذ عهد ريجان (١٩٨١ _١٩٨٨) عن المستوطنات باعتبارها مجرد «عقبة فى طريق السلام» وليس عملًا غير قانونى لا مشروعية له أصلًا. صحيح أن أوباما لم يتحدث عن إزالة المستوطنات وإنما عن

وقف إنشاء مستوطنات جديدة إلا أن ما قاله يظل يمثل تحولا فى الموقف الأمريكى.

ورغم أن أوباما لم يعلن القدس عاصمة للدولتين، إلا أن ما قاله يظل أفضل من القانون الأمريكى نفسه الذى ينص منذ عام ١٩٩٦ على اعتبار القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل. ولعلها مسألة مهمة أن أوباما حين تحدث عن أهل الضفة وغزة فإنه شرح معاناتهم باعتبارها معاناة شعب يرزح تحت «الاحتلال» لا باعتبارهم يعيشون على أرض «متنازع عليها» كما قيل طوال السنوات الماضية.

ورغم أن أوباما حين تحدث عن حماس استخدم تعبير المقاومة لا الإرهاب إلا أنه دعا لنبذ العنف مستخدمًا مقارنة لا تليق بأستاذ القانون، حيث قارن بين حالة الفلسطينيين ووضع السود فى الولايات المتحدة وفى جنوب إفريقيا، وهى مقارنة لا محل لها من الإعراب فى الواقع؛ إذ لا يجوز مقارنة استعمار استيطانى الفاعل الرئيسى فيه هو جيش الاحتلال الإسرائيلى بوضع السود فى أمريكا الستينيات. وقصة راشيل خورى الأمريكية كنموذج للعصيان المدنى التى سحقتها الدبابات الإسرائيلية خير دليل على فساد تلك المقولة التى تطالب الفلسطينيين باستخدام الكفاح السلمى كما استخدمته حركة الحقوق المدنية. أما جنوب إفريقيا فمن قال إن الكفاح المسلح لم يستخدم في نضالها؟! وإلا ما الذى دعا الكونجرس الأمريكى لاعتبار نيلسون مانديلا

«إرهابيًا» لسنوات طويلة حتى تم التخلى عن ذلك التوصيف فى ٢٠٠٨ بقرار من مجلس النواب الأمريكى[١٨]؟!

لكن مع كل ذلك، يظل ما قاله أوباما ذا دلالة إذا ما قسناه بمعايير الداخل الأمريكي. فها هو أول رئيس أمريكى من أصول إفريقية يلقى على مسامع أبناء وطنه – الذين لا يعرف الكثير منهم شيئًا عن العالم ما بعد حدود مدينته– خطابًا يساوى فيه بين كفاح حركة الحقوق المدنية– الذى صار كفاحًا مشروعًا تمامًا فى العقل الجمعى للأغلبية الساحقة من الأمريكيين– وبين كفاح الشعب الفلسطيني.

وأوباما أيضًا بارع فى إحداث التوازنات الدقيقة، والتى اتضحت حتى قبل أن تطأ قدمه الأرض المصرية. فهو جاء لإلقاء خطاب للعالم الإسلامى فلم يشأ أن يزور إسرائيل، ولكنه خرج من القاهرة مباشرة لزيارة معسكر للنازى فى ألمانيا. وبالمنطق نفسه، فإن الجزء الذى تحدث فيه عن الهولوكست رغم أنه ربطه بشكل غير مقبول بإنشاء إسرائيل إلا أن تلك الصيغة سمحت له بالهروب مما يريده الإسرائيليون وهو أن يذكر «حق اليهود التوراتى فى تلك الأرض».

وأوباما استخدم الكثير من التعبيرات ذات الدلالة الرمزية المهمة، فهو استخدم لفظ «فلسطين» مرتين فى خطابه وهو تعبير غير معتاد أقرب للتابو ولا يستخدم فى الخطاب الرسمى الأمريكى. فهناك فارق بين الإشارة إلى «الفلسطينيين» وبين الإشارة إلى «فلسطين» على الأقل فى الولايات المتحدة

الأمريكية. بل لعل أكثر تعبيرات أوباما قوة فى ذلك الخطاب هى تلك التى قال فيها: «كما أنه لايمكن إنكار حق إسرائيل فى الوجود فإنه لايمكن أيضًا إنكار الحق نفسه على فلسطين»[١٩]، وأن «الولايات المتحدة لن تدير ظهرها لحقوق الفلسطينيين المشروعة فى الكرامة والفرصة وإقامة دولتهم». والحقيقة إن الحديث عن إسرائيل وفلسطين بهذا المنطق ليس مسبوقًا فى الولايات المتحدة الأمريكية على الأقل فى العقود الأربعة الأخيرة. ولعلنا نتذكر ماحدث فى عام ٢٠٠٣ فى بداية حملة الانتخابات الرئاسية، أى منذ ستة أعوام فقط. ففى ذلك الوقت المبكر من حملة ٢٠٠٤ الرئاسية كان المرشح الديمقراطى هوارد دين هو أقوى المرشحين على الإطلاق. وفى معرض حديثه لوسائل الإعلام عن قضايا السياسة الخارجية قال دين: إن على بلاده أن تتخذ موقفًا أكثر توازنًا evenhanded فى الوساطة بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وما إن قال دين ذلك حتى قامت الدنيا ولم تقعد وهوجم الرجل هجومًا شديدًا من قيادات حزبه (حزب أوباما). وحين طالب بوقف الاستيطان، أدانه المرشحون الآخرون- ديمقراطيون وجمهوريون- وخرج زعماء الحزب الديمقراطى فى الكونجرس يهاجمون دين وقالوا صراحة: إن الاستيطان قضية «يتم حلها عبر التفاوض»[٢٠].

غير أن الأهم من هذا وذاك هو نبرة الخطاب نفسه تجاه إسرائيل والتى تجلت في العبارة التي قال فيها أوباما: إن أمريكا سوف تقول فى العلن ما تقوله سرًا للإسرائيليين والفلسطينيين والعرب[٢١]». وفى الحقيقة إن هذا هو

آخر ما تريده إسرائيل وأنصارها فى واشنطن وسبب انزعاجًا شديدًا لهم حين قاله وفعله أوباما، حتى أن اللجنة العامة للشئون الأمريكية الإسرائيلية- إيباك، اللوبى الرسمى المناصر لإسرائيل- صاغت خطابًا وقع عليه المئات من أعضاء الكونجرس وأرسل لأوباما فى مايو ٢٠٠٩ يطالبه بالعودة عن هذا المسلك[٢٢]. بل إن قيادات اللوبى الإسرائيلى قالت للرئيس الشىء نفسه فى اللقاء الذى عقد بينهم فى البيت الأبيض فى يوليو من العام نفسه فأصر أوباما على موقفه[٢٣].

* * *

ثانيًا: أهم الأفكار التى ناقشت الخطاب

١- الخطاب «حملة علاقات عامة»[٢٤]:

الحقيقة إن مقولة العلاقات العامة مقولة مثيرة للتأمل، فحين يلقى الرئيس الأمريكى خطابًا، أى خطاب، فإنه يتم التعامل معه بجدية فى كل مكان فى العالم بما فى ذلك بلادنا بالمناسبة. ذلك لأن تلك الخطب عادة ماتكون جزءا من سلسلة رسائل معدة بعناية يحدد من خلالها الرئيس- خاصة إذا كان قد تولى الحكم لتوه- رؤيته لسياسة بلاده الخارجية. وقد كان هذا هو المنطق الذى حكم تعامل العالم العربى والعالم كله مع كل خطب بوش الابن على سبيل المثال. بل إن خطاب بوش الذى ألقاه فى ويست بونت فى عام ٢٠٠٢ وتحدث فيه عن الحرب الاستباقية ومحور الشر عومل باعتباره «مذهب بوش»، خصوصًا فيما يتعلق بالعالم العربى. وهو خطاب ألقى بالمناسبة فى جامعة[٢٥]. فإلقاء الرئيس خطابه من جامعة لا يقلل من قيمة الخطاب ولا

أهميته. وعندما ينوى أى مسئول سياسى أن يلقى خطابًا خارج بلاده، فإنه يختار طبيعة المكان الذى سوف يلقيه فيه وفقًا للهدف المطلوب تحقيقه ويطلب من الدولة المضيفة تحقيق رغبته. وقد حكى السيد الصادق المهدى مثلا أنه حين كان رئيسًا لوزراء السودان أصر ذات مرة أن يلقى خطابه فى مصر من جامعة القاهرة، لأنه أراد أن يتحدث للمصريين لا لصناع القرار فلاقى طلبه فى البداية مقاومة حتى تم التوصل لصيغة مع السلطات المصرية حققت له ما أراد.

وقد كان واضحًا منذ البداية – فيما يتعلق بخطاب القاهرة تحديدًا إن أوباما يسعى لأن يخلق مسافة بينه وبين كل النظم العربية بل إن المتحدث باسم البيت الأبيض قال صراحة من اليوم الأول: إن الرجل جاء لمخاطبة الشعوب الإسلامية لا الحكومات. ومن ثم كان الطبيعى أن يكون المكان هو جامعة القاهرة أو جامعة الأزهر أو مكانًا مشابهًا يحمل معنى الاستقلالية عن المؤسسات السياسية والرسمية. ولا يقلل ذلك إطلاقًا من قيمة الخطاب ولا يجعله أبدًا خطاب علاقات عامة، كما قيل.

ومن ناحية أخرى، فإن العلاقات العامة حاضرة بقوة فى كل شيء يقوم به الرئيس الأمريكى. ولكن هذا لا يعنى مطلقًا أن يجرى الإعداد لخطاب «علاقات عامة» يلقيه مسئول سياسى بدرجة رئيس دولة! فنظرًا لحساسية منصبه، فإن الرئيس الأمريكى يحسب جيدًا كل كلمة يقولها؛ لأن لها تبعاتها

ولها ثمنها الذى يدفعه إما خَصْمًا من شعبيته أو من مستقبله السياسى. ومن المستبعد أيضًا على خطاب استخدم فيه الرئيس الأمريكى عبارات غريبة على مسمع الأمريكيين- كما سبقت الإشارة- وبعضها له ثمن سياسى كبير فى أمريكا أن يكون مجرد خطاب علاقات عامة.

٢- ٣٨ إلى ٤٢ شخصًا كتبوا الخطاب!

بادئ ذى بدء لا يوجد جديد فى أن هناك فريقًا يكتب للرؤساء الأمريكيين بل أى رئيس فى العالم خطبه. أما فى الولايات المتحدة الأمريكية، فالمسألة اختلفت من رئيس أمريكى إلى آخر حسب ملكاته وقدراته. وكون هذا الخطاب تحديدًا اشترك فى كتابته كل هذا العدد، فهو يحسب للرئيس الأمريكى لا ضده فهو يعنى اهتمامًا بالخطاب لا العكس ورغبة فى الاستماع إلى وجهات نظر ورؤى مختلفة. لكن المهم فى هذا السياق هو أن الرأى الأخير فى الموضوع بعد كل ما يقترحه الفريق يكون للرئيس نفسه. والمعروف عن أوباما أنه صاحب ملكات خاصة فى الكتابة والخطابة ومعروف عنه أيضًا أنه يدخل- بعد كل تلك الجهود- مايراه مناسبًا بل يكتب بنفسه أحيانًا أجزاء كاملة ويعيد صياغة غيرها بالكامل.

غير أن الأهم من هذا وذاك هو أن الذى نطق بما جاء بالخطاب كان أوباما نفسه رئيس الولايات المتحدة وليس أيًا من الذين ساعدوه وهو وحده المسئول عن كل ما قاله.

٣- «تغيير السياسة مكانه الكونجرس لا جامعة القاهرة»[٢٦]:

كما سبقت الإشارة فى مواضع أخرى من هذه الدراسة فإن خطاب أوباما حمل عددًا من التحولات المهمة فى التوجهات السياسية بل وانتقادات للسياسة الخارجية الأمريكية في عهد بوش من العراق ومرورًا بالحريات المدنية ووصولًا إلى جوهر التعامل مع العالم الإسلامى. وإذا كان الأمر كذلك، يصبح إلقاء مثل هذا الخطاب فى جامعة القاهرة وليس الكونجرس أقوى بكثير وليس العكس. فلعلها المرة الأولى التى يقف فيها رئيس أمريكى خارج الأرض الأمريكية ويوجه انتقادات لسياسة بلاده الخارجية في عهد سلفه. وتلك مسألة غير مألوفة بل ومستهجنة داخل أمريكا بل وفى ثقافات أمم أخرى أيضًا. ومن هنا يصبح ما فعله أوباما شجاعة استمدها من شعبيته التى كانت لا تزال مرتفعة وقت إلقاء الخطاب ومن وجود رغبة تعكسها استطلاعات الرأى العام الأمريكى فى تغيير السياسات الكارثية التى انتهجها بوش.

أما عن العلاقة بين الكونجرس والرئاسة، فتلك قصة أخرى لا يجوز التعامل معها بخفة. فالكونجرس فعلا وفق الدستور الأمريكى يقع فى القلب من العملية السياسية فى الولايات المتحدة. وهو يمتلك بحكم الدستور صلاحيات هائلة يستطيع من خلالها– إذا أراد– أن يشل يد الرئيس فى السياسة الداخلية والخارجية على السواء. لكن الجملة الاعتراضية فى العبارة

السابقة «إذا أراد» هى أحد مفاتيح فهم العلاقة المعقدة بين الكونجرس والرئاسة فى أمريكا. فالكونجرس لا يمكنه تعطيل الرئيس وشل يده إلا إذا امتلك الإرادة ليفعل ذلك. والتاريخ الأمريكى حافل بعشرات الأمثلة التى اختار فيها الكونجرس ألا يتحدى الرئيس بل وأمثلة أخرى انحنى فيها له تمامًا. ولعل فترة حكم بوش هى أحدث النماذج على تلك الحالة حيث منح الكونجرس للرئيس وقتها شيكًا على بياض وانحنى لرغباته بخصوص السياسة الداخلية والخارجية على السواء[٢٧]. وبالمثل هناك مراحل أخرى فى التاريخ الأمريكى هيمنت فيها المؤسسة التشريعية على عملية صنع القرار وتوسعت فى صلاحياتها لتبتلع صلاحيات المؤسسة القضائية وليس الرئاسة فقط. ولعل فترة حكم كلينتون مثالا حديثا لهيمنة الكونجرس الذى صنع وقتها الأجندة السياسية برمتها وفرضها على الرئيس. واستخدم ضده كل صلاحيات المؤسسة التشريعية الأمريكية بما فيها أشدها فتكًا وهو سلاح العزل من منصبه.

بعبارة أخرى، فإن العلاقة بين الكونجرس والرئاسة علاقة تنافس وصراع تحكمها اعتبارات متعددة تختلف من مرحلة إلى أخرى. والتنافس والصراع هو القاعدة وليس الاستثناء. لكن ما يهمنا فى هذا الإطار هو دور الرئيس وكيف يدير العلاقة مع تلك المؤسسة العملاقة صاحبة الصلاحيات الهائلة. وهنا لابد من القول أن الرئيس يملك بعض الأدوات المهمة فى علاقته بالكونجرس، أهمها ما يسمى بالسيطرة على الأجندة السياسية والتشريعية.

فقد اكتشف كل الرؤساء الأمريكيين أن عمل الرئيس يتطلب السيطرة على صناعة الأجندة. صحيح أن الرئيس لا يملك – مطلقًا– السيطرة على مضمون التشريعات الصادرة ولكن يستطيع أن يحدد القضايا التى ينبغى للمؤسسة التشريعية أن توليها الاهتمام وتضعها فى الأولوية[٢٨]. وإذا لم ينجح الرئيس فى تلك المهمة يتولاها الكونجرس نيابة عنه. بعبارة أخرى، لأن الرئيس فرد واحد مقابل ٥٣٥ عضوًا فى الكونجرس فإنه قادر على تحديد أولويات العمل.

وهناك علاقة وثيقة بين صناعة الأجندة وخطاب أوباما فى القاهرة، فحين يتحدث الرئيس يكون حديثه فى حد ذاته بمثابة حشد لكل المؤسسات السياسية للاهتمام بالقضايا التى تحدث عنها. وكما يقول أحد علماء السياسة، إن الطريقة الأفضل لدفع أية قضية لتحتل مكانًا بارزًا على أجندة الهيئات والمؤسسات المختلفة فى أمريكا هو أن يتحدث عنها الرئيس أو يعلن أنها تحظى باهتمامه[٢٩].

ومن بين أهم ما يملكه الرئيس الأمريكى أيضًا فى مواجهة الكونجرس هو القدرة على الإقناع واستخدام الأضواء الإعلامية المركزة عليه طوال الوقت لإحداث تحول فى اتجاهات الرأى العام يدعمه فى أية مواجهة له مع الكونجرس. فالرئيس يمكنه كما قال أحد علماء السياسة أن يستخدم موقعه فى «إحداث تحول فى المزاج العام للأمة وتغيير الطريقة التى يدار بها العمل»[٣٠]، ولعل هذا –تحديدًا– هو الذى يعطى لخطاب أوباما أهمية. فقبل أن نتوقع

أى تغير فى السياسات كان لابد أولا من تغيير «المزاج العام» الأمريكى إزاء العالم الإسلامى. وتلك مسألة لا يملك الكونجرس أدواتها وإنما يملكها الرئيس الأمريكى أوباما فاستخدمها فعلا !.

أما فيما يتعلق بصنع السياسة، فلعل أهم مايملكه الرئيس الأمريكى فى مواجهة الكونجرس هو شعبيته. فالرادع الوحيد الذى يمنع عضو الكونجرس من تحدى الرئيس هو شعبية الأخير. فأعضاء الكونجرس حتى المنتمين منهم لحزب الرئيس لا يتورعون عن تحدى إرادته متى انحسرت شعبيته. فهم لا يدينون بفوزهم للحزب ولا للرئيس وإنما للناخبين فى دوائرهم. ومن ثم فإن الرئيس- إذا ما انهارت شعبيته بين أبناء الدائرة الانتخابية- يصبح عبئًا على عضو الكونجرس حتى لو كان من حزبه نفسه. ومن هنا، طالما الرئيس يحظى بشعبية كتلك التى تمتع بها أوباما حين جاء إلى القاهرة (كانت ٦٠ ٪ فى ذلك الوقت) فإن الكونجرس عادة لا يميل لتحديه خصوصًا فى السياسة الخارجية. وهناك عبارة شهيرة ذات دلالة بالغة أطلقها ذات مرة «لى هاملتون» الرئيس السابق للجنة العلاقات الخارجية فى مجلس النواب وتشرح آليات العلاقة بالرئيس فى هذا الشأن. فقد قال هاملتون: «إن الموقف الذى نفضله هو أن نترك الرئيس يتخذ القرارات فإذا ما نجح أثنينا عليه وإذا فشل أوسعناه انتقادا»[٣١].

٤- حديث المحرقة :

من يقرأ ردود الفعل العربية إزاء ما جاء فى خطاب أوباما عن المحرقة يجد دليلًا إضافيًا على أنه قد آن أوان المراجعة الجدية لموقفنا من تلك القضية. فكلما ذكرت المحرقة استغرق العرب طويلا وبلا نهاية فى الحديث عنها وعن حقيقة ماجرى فيها وعن عدد ضحاياها. وهو بالضبط ما حدث حين ذكر أوباما المحرقة وذكر عدد من قتلوا فيها. وقتها انطلقت الأقلام فورًا تجادل بشأن دقة الرقم الذى ذكره[٣٢]. والحقيقة أن هذا النوع من الجدل لا يخدم سوى إسرائيل ويمثل إصرارًا على الاهتمام بالجانب الخطأ فى الموضوع. فنحن العرب لم نشترك فى جريمة الهولوكست ولكننا عانينا من استغلالها لتبرير جرائم أخرى ترتكبها إسرائيل كل يوم. ومن هنا فإذا كانت جرائم إسرائيل الحالية بالغة الوضوح، هل يكون من مصلحتنا أن نسلط كل الأضواء عليها ونحشد الأصوات حول العالم لفضحها، أم يكون من مصلحتنا أن نضع ذلك جانبًا ونشغل بالتشكيك فيما إذا كانت هناك جريمة قد ارتكبت فى حق اليهود منذ سبعين عامًا؟ بعبارة أخرى، مشكلتنا نحن العرب ليست مع الهولوكست وإنما مع ماأسماه الأكاديمى اليهودى الأمريكى نورمان فنكلستاين «صناعة الهولوكست»[٣٣]، أى تلك الآلة الصهيونية العالمية التى تستغل ماحدث لليهود لتحويل إسرائيل لضحية وابتزاز العالم للحصول على أعلى مكاسب سياسية ومادية لإسرائيل. لكل ذلك، لا أفهم فى الواقع ذلك الإصرار حتى من كبار كتابنا على الجدل حول أعداد من

قتلوا فى الهولوكست! فإذا كانت الجرائم التى ترتكبها إسرائيل يوميًا ضد الإنسانية هى جوهر قضيتنا، فإنه يتحتم علينا أن نقف بقوة ضد كل الجرائم التى ترتكب ضد الإنسانية. والجريمة تظل جريمة سواء كان الذين قتلوا فيها ستة ملايين أو ستة آلاف أو حتى ستمائة. بالعربى الفصيح فإن الاستغراق فى الحديث عن المحرقة والجدل حول عدد ضحاياها أفضل هدية «لصناع الهولوكست» لأنه وسيلة رائعة لتغيير الموضوع بعيدا عن جرائم إسرائيل فى المضارع ومفتاح لإعادة إنتاج إسرائيل فى دور الضحية.

أكثر من ذلك، لأننا مستغرقون تمامًا فى الهجوم على الهولوكست لا على صناعته، فإننا انصرفنا عن القضية الرئيسية أى التركيز على جرائم إسرائيل والتفكير فى خلق شبكة عالمية لفضحها ودعم كل من يسهم فى ذلك. ففى الوقت الذى انشغلنا فيه بعدد اليهود الذين ماتوا فى المحرقة، فإننا لا نولى أى اهتمام لأصحاب الضمائر الذين يتعرضون للتشهير والعقاب حول العالم خصوصًا فى أمريكا لأنهم ينتقدون سياسة إسرائيل. فهل اهتم أحد منا مثلًا بالأكاديمى الأمريكى وليام روبنسون الذى كان يتعرض - بالتزامن مع خطاب أوباما فى القاهرة - لحملة شرسة تهدد بفقدانه لوظيفته بجامعة كاليفورنيا لأنه انتقد سياسة إسرائيل واعتبر أن جرائمها فى غزة تشبه ما حدث فى معسكرات النازى فى وارسو؟ وروبنسون قصته بدأت فى يناير حين ضم للقراءات المطلوبة فى مادة يدرسها ما يفيد انتقاد سياسة إسرائيل. وما هى إلا أسابيع حتى كانت هناك حملة منظمة شنتها منظمات صهيونية

عدة نجحت فى الضغط على الجامعة التى فتحت تحقيقًا مع الرجل[٣٤].

وروبنسون ليس أول ولا آخر أكاديمى أمريكى يتعرض لتلك الحملات التى أدت لطرد الكثيرين من مواقعهم أو عقابهم والتشهير بهم. فهناك منظمات صهيونية تلاحق الأكاديميين الذين تسوِّل لهم أنفسهم انتقاد إسرائيل علنًا بل تشجع الطلاب على التجسس على أساتذتهم داخل قاعات الدرس. وجريمة روبنسون وغيره هى أنهم سموا جرائم إسرائيل بأسمائها. ومن هنا يصبح السؤال، أيهما أولى باهتمامنا: أن نركز على جرائم إسرائيل «الحالية»، ونفكر فى سبل دعم كل من يفضحها أم نستغرق بلا نهاية فى جدل حول جريمة لم نرتكبها فنسهم بأنفسنا فى صناعة الهولوكست التى لاتخدم سوى إسرائيل؟ أيهما يحقق مصلحتنا، أن يتحدث العالم عن عدد اليهود الذين قتلوا فى المحرقة أم عن عدد الفلسطينيين الذين قتلوا فى غزة؟

٥- المؤسسة الحاكمة فى أمريكا:

كثيرة هى المرات التى تذكر فيها فى العالم العربى حكاية «المؤسسة الحاكمة» Establishment فى أمريكا، وهى حكاية تنطوى على الكثير من المبالغات والمقولات غير المنضبطة التى آن الأوان لمناقشتها مناقشة جدية. وقد كان خطاب أوباما فى القاهرة مناسبة عاد فيها مفهوم المؤسسة الحاكمة ليحتل الصدارة بقوة حيث استخدمه الكثيرون للتعليق على خطاب أوباما ومغزاه وسقفه. فعلى سبيل المثال قال الأستاذ محمد حسنين هيكل عن أوباما: «إن مؤسسة قوية اختارته للتعبير عنها فى لحظة أزمة». وأضاف: «إنه شخصية

إنسانية بديعة وهو قادر على أن يؤدى المهمة التى جىء به من أجلها» وأن تلك المؤسسة تعبر عن مصالح الرأسمالية «وساعدته على الوصول»[٣٥].

ويوحى ما قاله الأستاذ هيكل بأن علينا ألا نعول كثيرًا على أوباما نفسه مهما كانت ملكاته الشخصية فهو فى النهاية ينفذ مهمة حددها له آخرون حيث «جىء» به أصلًا لتنفيذها. بعبارة أخرى، يعطى حديث الأستاذ هيكل صورة بعينها- لعملية صنع القرار فى أمريكا والنظام السياسى نفسه- مؤداها أن هناك مؤسسة مكونة من مجموعة من الأفراد هم الذين يحكمون أمريكا وهم الذين يأتون وفق مصالحهم برئيس ما فى لحظة معينة ليقوم بمهمة محددة. أى أن هناك نافذين وراء الكواليس فى يدهم الأمر فعليًا أما الرئيس فهو الواجهة فقط.

ولأن هيكل هو من هو قدرًا ومقامًا فقد لقى ما قاله اهتمامًا معتبرًا، فردد الكثيرون بعده حكاية المؤسسة بالمعنى نفسه تقريبًا أو زادوا كثيرًا فى بعض الأحيان.

الجدير بالملاحظة أن من اختلفوا مع هيكل حول موضوع المؤسسة لم يناقشوا أفكاره عنها، والتى تحتاج فى ذاتها إلى مناقشة. فهم لم يرفضوها وإنما رفضوا أن تكون منطبقة على أوباما تحديدًا، أو اعتبروا ببساطة أن ما قاله هيكل بخصوص المؤسسة إما قاعدة لها استثناءات- مثل أوباما- أو كلام «قديم»، بما يوحى أنه كان موجودًا فى أمريكا فيما سبق ثم عفا عليه الزمن

بعد أن تغيرت الأمور خصوصًا فى ضوء الحركة الشعبية الواسعة التى أتت بأوباما للحكم[٣٦].

والحقيقة أن المسألة تحتاج لمراجعة شاملة. فلا المؤسسة الحاكمة تختار الرئيس وتحركه ولا المسألة أن المؤسسة كانت موجودة زمان ولم تعد موجودة الآن. فالموضوع ببساطة هو أننا حولنا إحدى نظريات العلوم السياسية– بعد أن أضفنا لها من عندنا ما لم يقله أحد من روادها– من «نظرية» إلى حقيقة واقعة! فكانت النتيجة عكس المقصود من أية نظرية. فبدلا من أن تكون وظيفة أية نظرية أن تساعد على فهم الواقع وتحليله، تحولت النظرية – بعد أن صارت كالأسطورة– إلى عائق حقيقى يعطل فهم الكثير من الظواهر الأمريكية. فهناك فارق كبير بين نظرية يستخدم المرء أدواتها ونماذجها لفهم الواقع المعقد وبين أن يتم اعتبار النظرية مرادفًا للواقع نفسه، ذلك لأن تحويل النظرية إلى واقع يؤدى إلى عجز كامل عن التقاط كل ما يتناقض معها من ظواهر .فلأن النظرية صارت واقعا لا نموذجًا تفسيريًا، فإن أية ظاهرة تختلف معها تصبح بلا أهمية وغير ذات موضوع أصلًا.

وأصل الحكاية أن المؤسسة الحاكمة مفهوم ترجع جذوره إلى إحدى نظريات العلوم السياسية الموجودة على الساحة منذ خمسينيات القرن العشرين. وهى من أقدم النظريات التى ابتدعها علماء السياسة الأمريكيون لتفسير عملية صنع السياسة فى بلادهم. وقتها بدا واضحًا لعلماء السياسة

الأمريكيين أن النظرية الديمقراطية الكلاسيكية التى تقوم فى جوهرها على حكم الغالبية Majoritarian وعلى مشاركة الأفراد فى صنع القرارت التى تمس حياتهم لا تنطبق على الواقع الأمريكى. فقد ثبت أن القليلين فقط هم الذين لهم تأثير على صنع القرارات المهمة. بعبارة أخرى، كان واضحًا بالأدلة الإمبريقية ومن خلال البحوث المتراكمة أن هناك فجوة واضحة بين الديمقراطية بمعناها الكلاسيكى وبين واقع عملية صنع السياسة العامة فى أمريكا.

ولأن علم السياسة عمومًا ليس منزهًا عن الأهواء ولا هو فى الواقع «محايد»، فقد عكف عدد من علماء السياسة الأمريكيين على تقديم تفسير ما يؤكد بشكل أو بآخر على أن الديمقراطية موجودة فى النظام الأمريكى وإن كانت ذات طابع خاص. ومن هنا ظهرت النظرية التعددية Pluralist theory التى كان هدفها كما قال أحد روادها «جعل النظرية الديمقراطية أكثر واقعية»[٣٧]، وقد سعت النظرية التعددية إلى التوفيق بين الديمقراطية الكلاسيكية وبين الواقع الأمريكى. ومضمون تلك النظرية باختصار هو أن المجتمع الأمريكى مجتمع صناعى كبير ومعقد، ومن ثم يستحيل أن تتحقق فيه الديمقراطية بمعناها الكلاسيكى. لكن جوهر الفكرة الديمقراطية متوفر فى المجتمع والسياسة عبر دور الجماعات المنظمة لا دور الأفراد. فالمجتمع به عدد كبير من المصالح المتعارضة والمتنافسة. ومن ثم ينتظم الأفراد فى جماعات يشترك أعضاء كل منها فى المصلحة نفسها ويسعون من خلال تلك الجماعات المنظمة للضغط على صناع القرار لحماية

مصالحهم. ويرى أنصار النظرية التعددية أن المجتمع الأمريكى مجتمع مفتوح يحق لكل فرد فيه أن يشارك فى السياسة عبر الانضمام للجماعات المنظمة. ومن هنا فإن الديمقراطية تتحقق ليس عبر حركة الأفراد ومفهوم الأغلبية وإنما عبر حركة الجماعات المنظمة. ولأن النظام السياسى نفسه مصمم على نحو يسمح بذلك التنافس ويشجعه، فإن هذه المنافسة هى التى تؤدى لحدوث التوازن equilibrium فى المجتمع لأن كل طرف يحصل على بعض مما يريد ويهزم فى جولة ليفوز فى التالية وهكذا. بعبارة أخرى، فإن السياسة العامة ليست بالضرورة معبرة عن الأغلبية، ولكنها فى الواقع تعبر عن ذلك التوازن الذى يحدث من خلال التنافس الحر بين المصالح المختلفة(٣٨).

ورغم أن نقد النظرية التعددية ليس مجاله هذه الدراسة، فإن المثير للتأمل حقًا فى الواقع العربى هو أن هذه النظرية (التعددية) التى هى الأكثر هيمنة على علم السياسة الأمريكي رغم مثالبها المتعددة(٣٩)، ورغم تحولها فيما بعد إلى أيديولوجية استخدمت لإضفاء الشرعية على علل النظام السياسى الأمريكى كلها من دور المال لدور جماعات المصالح إلى الفساد السياسى، إلا أنها لم تحظ بأى اهتمام عربى مثلما حظيت نظرية النخبة أو مفهوم المؤسسة الحاكمة. وهى مسألة تستحق الدراسة فى ذاتها لأنها تعبر عن الانتقائية العربية نفسها التى يتسم بها التعامل مع الشأن الأمريكى كله.

على أية حال، فإنه فى مقابل النظرية التعددية ظهرت نظرية أخرى نشرت فى منتصف الخمسينيات فى كتاب شهير لعالم السياسة سي رايت

ميلز وهى التى صارت تعرف باسم نظرية النخبة. ففى هذا الكتاب الذى بنيت عليه فكرة المؤسسة الحاكمة كان ميلز يقدم ليس فقط نقدًا للنظرية التعددية، وإنما إدانة قاسية للنظام السياسى الأمريكى بل والمجتمع نفسه. وقد بنى ميلز أطروحته على أساس الواقع السياسى الذى كان قد بدأ يتشكل فى الولايات المتحدة الأمريكية وقت أن كتب دراسته أى فى الخمسينيات. فالواقع فى عقد الخمسينات كان قد اختلف عما كان عليه الحال قبل الحرب العالمية الثانية. ذلك لأن تلك الحرب كانت إيذانًا بنهاية ميل الولايات المتحدة للعزلة الدولية وبداية لتحول اقتصادها لاقتصاد حرب تُشكِّل فيه الصناعات العسكرية قطاعًا معتبرًا لم يغب عنه بالمناسبة حتى اليوم. وقد كانت الأطروحة الرئيسية لكتاب ميلز هى أن صنع القرار فى أمريكا لا يقوم على فكرة التعددية وإنما محكوم بفعل نخبة محدودة هى التى تهيمن على عملية صنع السياسة فيه خصوصا فيما يتعلق بالقرارات المصيرية المتعلقة بالحرب والسلام، وأن هذه النخبة مكونة من ثلاثة أضلاع أو ثلاث دوائر. فهى مكونة من «عسكريين وسياسيين واقتصاديين» أى من الذين يحتلون القمة فى الشركات الكبرى وفى المؤسسة العسكرية وفى عالم السياسة. وشرح ميلز فى كتابه أن تلك النخبة ثلاثية الدوائر بينها الكثير من المشتركات. فهم جميعًا «يأتون من أصول اجتماعية واحدة» أى الطبقات العليا فى المجتمع، وتعلموا فى أرقى الجامعات، وهم جميعًا «مولودون لأبوين ولدا فى أمريكا»، أى ليسوا من أبناء الأقليات حديثى الهجرة، ويأتون من مناطق حضرية ومن شرق البلاد

باستثناء المنتمين منهم لدائرة السياسة (حيث يأتون من كل الولايات بطبيعة الحال). ويضيف ميلز: إنهم جميعا لهم نفس التكوين النفسي والوجداني بحكم تشابه الأصول الاجتماعية والنشأة[٤٠]. ثم إن هناك تداخلًا كبيرًا بين هذه الدوائر الثلاث، إذ يوجد بينها ما يشبه الباب الدوار. فمن كان بالأمس يتولى موقعًا مهمًا فى الجيش مثلًا صار اليوم رئيسًا لإحدى الشركات الكبرى ثم يتولى غدا منصبًا وزاريًا وهكذا[٤١].

أما عن آليات عمل تلك النخبة، فيقول ميلز: «إن كل واحدة من تلك الدوائر تتخذ قرارات مصيرية تتعلق بالحرب والسلام وهى تأخذ وبمنتهى الجدية تفضيلات الدائرتين الأخريين بعين الاعتبار عند اتخاذ قراراتها»[٤٢].

لكن ميلز فى كتابه لم يكن فقط يدين النظام السياسى الأمريكى من زاوية بعده عن الديمقراطية وإنما كان يدين أيضًا المجتمع الأمريكى نفسه الذى اعتبره متواطئًا حتى صار أقرب إلى المجتمع الجماهيرى mass society منه إلى المجتمع الديمقراطى[٤٣].

وقد تعرضت نظرية ميلز عند ظهورها لهجوم من العديد من علماء السياسة منهم طبعًا أنصار النظرية التعددية. ورغم أن بعضًا من هذه الانتقادات كان محدود القيمة؛ لأنها كانت إحدى تجليات المعركة الدائرة حول الهيمنة على أقسام العلوم السياسية فى الجامعات الأمريكية، فإن بعض تلك الانتقادات كان موضوعيًا ومهمًا وأدى لتطوير ميلز وتلاميذه للنظرية فيما بعد.

فمن بين الانتقادات المهمة التى قدمها روبرت دال أحد أهم رواد مدرسة التعددية كان مطالبته لأنصار نظرية النخبة بتقديم أدلة تثبت صحة نظريتهم. فقد أشار دال – مثلًا– إلى أن من يقول بأن هناك نخبة تهيمن على صنع القرار عليه أن يثبت أن من هم خارج تلك النخبة لهم تفضيلات تختلف بوضوح عن تفضيلات النخبة، ومع ذلك تقوم الأخيرة بفرض ما تريد رغمًا عن إرادة الأكثرية. أما إذا كان هؤلاء الآخرون غير مبالين بالقرار، أو إذا كان هناك إجماع عام فى المجتمع على التفضيل نفسه الذى اختارته تلك النخبة، فإنه يستحيل أن تثبت أن هناك نخبة مهيمنة على صنع القرار. وقد رأى دال أيضًا أن على أنصار نظرية النخبة أن يفرقوا بين ما أسماه «القوة الكامنة» والقوة الفعلية. فوجود مجموعة من الأفراد فى مواقع مهمة تتيح لهم إمكانية الهيمنة لا يعنى بالضرورة أنهم يمارسون تلك الهيمنة فعلا إلا إذا تم إثبات ذلك. وهو ما لا يتأتى إلا عبر تقديم أمثلة محددة لعدد من القرارات التى اتخذوها واتضح فيها دورهم بجلاء[٤٤].

غير أن أنصار نظرية النخبة كانوا يؤكدون على أن القوة والهيمنة لا تكون بالضرورة عبر اتخاذ النخبة قرارات بعينها وإنما قد يكون عبر منع قرارات أخرى من الصدور أو منع قضايا بعينها من أن تظهر على الأجندة من الأساس. وهى نقطة بالغة الأهمية أضافتها تلك المدرسة لفهمنا لآليات القوة عمومًا.

لكن يظل من المهم القول أن أهم ما عانت منه نظرية النخبة أو المؤسسة الحاكمة منذ البداية كان غموضها. إذ لم يكن واضحًا مَنْ -تحديدًا- الذين تقصدهم النظرية فى كل واحدة من تلك الدوائر الثلاث وكم عددهم وما الذى يفعلونه على وجه التحديد وطبيعة الآليات التى يستخدمونها فى ممارسة نفوذهم.

ومن هنا تأتى أهمية الإسهام الذى قدمه عالم السياسة توماس داى، فقد قام فى السبعينيات بدراسة إمبريقية واسعة النطاق سعي من خلالها لأن يجيب عن كل الأسئلة التى ظلت غامضة فى هذه النظرية. وقد درس داى- وهو من أهم رواد نظرية النخبة- الدوائر الثلاث التى حددها ميلز دراسة ميدانية وقدم بناء عليها تعريفًا أكثر تفصيلًا للنخبة عمومًا ولكل واحدة من تلك الدوائر على وجه الخصوص. أما بالنسبة إلى النخبة الحاكمة عمومًا فقد عرفها داى بأنها «الأفراد الذين يشغلون المواقع العليا فى الهيكل المؤسسى للمجتمع ويملكون السلطة رسميًا لتوجيه وإدارة النشاط فى الشركات الكبرى والمؤسسات الحكومية والمدنية والقانونية والتعليمية والثقافية». وكما يتضح من هذا التعريف فقد أكد داى على فكرة محورية هى دور المؤسسات الرسمية، أى أن تلك النخبة تتولى مواقع رسمية فى المؤسسات السياسية. بعبارة أخرى فهى ليست نخبة موجودة فى الظل ومختلفة عمن يتولون المواقع المهمة، ولا هى نخبة وراء الكواليس تحرك من هم فى مواقع صنع القرار.

وقد فصل داى أكثر فى شرح كل دائرة من دوائر النخبة وحدد أعضاءها على وجه الدقة. فقال: إن نخبة المال هى الأفراد الذين يحتلون المواقع الرسمية للسلطة فى المؤسسات التى تسيطر على أكثر من ٥٠٪ من الأصول الأمريكية. ويدخل فى ذلك البنوك وشركات التأمين والشركات العاملة فى مجالات الاتصالات والنقل والخدمات إلخ، أما الدائرة الحكومية فقد ضم لها العسكريين (الذين كانوا عند رايت ميلز دائرة مستقلة)، وقد عرف داى النخبة فى الدائرة السياسية بأنهم «من يتولون مواقع رسمية للسلطة فى الهيئات المدنية والعسكرية فى الحكومة الفيدرالية. وهم الذين ذكرهم داى بالاسم فقال إنهم «الرئيس ونائبه والوزراء ومساعدو الوزراء ووكلاؤهم وقيادات الكونجرس رؤساء اللجان النوعية وزعماء الأقلية فيها فضلا عن أعضاء المحكمة العليا». أما بالنسبة إلى المؤسسة العسكرية فالنخبة تضم من يحتلون «المناصب العليا المدنية والعسكرية»[٤٥] فيها. ولما كان داى قد ضم دائرتى النخبة العسكرية والسياسية معًا بعد أن كانتا دائرتين منفصلتين عند ميلز، فقد أضاف للنخبة من عنده دائرة ثالثة أطلق عليها اسم «قطاع المصلحة العامة» وتضم الذين يعملون فى الإعلام والجامعات والمؤسسات الثقافية والمؤسسات الوقفية المختلفة.

وبناء على هذا الشرح التفصيلى فقد وصل عدد من قصدتهم النظرية حين تحدثت عن المؤسسة الحاكمة أو النخبة إلى ما يقرب من الستة آلاف. ورغم أن هذا العدد يظل صغيرًا بالمقارنة بكل أفراد المجتمع إلا أنه تبين

أننا لا نتحدث هنا عن عشرات ولا حتى مئات كما تصور الكثيرون حين قرءوا كتاب ميلز، وإنما نحن نتحدث عن عدد كبير كان حوالى ٦ آلاف فى السبعينيات حين نشر داى دراسته أول مرة. ويثير هذا الرقم قضية مهمة، فإذا كان جوهر فكرة المؤسسة الحاكمة هو أن النخبة تتخذ القرارات التى تعبر عن «مصالحها»، كما قال الأستاذ هيكل، بغض النظر عن مصالح الأغلبية فإن عدد الستة آلاف يثير من الأسئلة أكثر مما يقدم من إجابات. ذلك لأن مصالح ستة آلاف فرد- قلنا إنهم يأتون من مؤسسات مختلفة- سوف تتعارض وتتضارب بالضرورة. بل من الطبيعى أن تتعارض حتى رؤيتهم لما يمكن أن نسميه «بالمصلحة» العامة والخاصة، الأمر الذى يعنى أنه من الصعب أن تكون تلك النخبة على قلب رجل واحد «تجىء» بشخص يعبر عن مصالحهم أو حتى تتفق على مصلحة واحدة ينبغي تحقيقها.

وكما ترى، عزيزى القارئ، فإن نظرية النخبة حين تحدثت عن المؤسسة الحاكمة، فإنها أكدت بوضوح على أن رموزها يتولون مناصب «رسمية» فى المؤسسات المختلفة. ولم يقل أحد أن تلك النخبة «فوق المؤسسات» تحرك من يتولون المناصب الرسمية فيها. بل إذا كانت نخبة المال هى التى تمثل مصالح «الرأسمالية الأمريكية»، التى تحدث عنها الأستاذ هيكل، وهى وفق النظرية واحدة من دوائر ثلاث، لا الدائرة الوحيدة، فمن غير المعقول أن تكون تلك الدائرة هى التى «تأتى» بمن يتولون الأمر بالدوائر الأخرى. صحيح إن هناك تداخلًا شديدًا بين تلك الدوائر الثلاث، لكن لم يقل أحد

من رواد النظرية –وفق البحوث الميدانية التى أجريت– إن نخبة المال «فوق» الدائرتين الأخريين.

بل أكثر من ذلك، فإن توماس داى حين تحدث عن الدائرة السياسية تحديدًا فإنه اعتبر الرئيس الأمريكى بحكم موقعه على قمة تلك الدائرة، الأمر الذى يستحيل معه أن يكون قد «جىء» به ليقوم بمهمة تحددها له دائرة أخرى. أضف إلى ذلك أن داى فى معرض حديثه عن الدائرة السياسية ذكر مثلًا أن السياسى فى أمريكا «محترف سياسة ولكنه ليس محترفا فى الحكم، أى هو يعرف كيف يفوز فى الحملات الانتخابية ولكنه لايعرف بالضرورة كيف يدير الدولة». لذلك يلجأ الكثير من السياسيين– حسب داى– عند توليهم مناصبهم الانتخابية إلى «رجال جادين» تم اختبارهم فيما سبق[٤٦]. معنى ذلك أن داى يقول ضمنيًا: إن الرئيس «فوق» النخبة السياسية، يختار رموزها وليس العكس. والحقيقة إن ما قاله داى عن «الرجال الجادين» بالغ الأهمية فى فهم ما يحدث فى أمريكا. فالمشكلة فى النظام السياسى الأمريكى ليست فى «أن هناك من يأتون بالرئيس ويحركونه» وإنما تكمن أحيانًا فى غير المنتخبين الذين يختارهم الرئيس لشغل مواقع أدنى لإدارة دولاب العمل. وتلك نظرية أخرى تم تطويرها فيما بعد وصارت تتسع لتشمل بيروقراطية الدولة عمومًا، وتؤكد على الدور الخطير الذى يلعبه الذين يتولون مواقع أدنى بل والذين يديرون بيروقراطية الدولة فى الوزارات والهيئات المختلفة.

بعد هذا العرض يبقى سؤال هو: هل المشكلة فيما قلناه فى عالمنا العربى عن المؤسسة الحاكمة عند الحديث عن أوباما أن المؤسسة. مفهوم قديم لا يصلح لفهم الحاضر؟ الإجابة بالنفى حتمًا. فنظرية النخبة تظل مثلها مثل نظريات أخرى كثيرة، عبارة عن «أدوات» نستخدمها لفهم الظواهر السياسية. لكن القضية هى كيف نستخدمها. فعلى سبيل المثال، فإن أدوات ومفاهيم نظرية النخبة مناسبة لتحليل طبيعة صنع القرار فى عهد بوش الابن. ففى تلك المرحلة، هيمنت نخبة محدودة للغاية فى «الدائرة السياسية»؛ حيث تولت مواقع حساسة وسيطرت على عملية اتخاذ القرار واستطاعت أن تهمش آخرين داخل الدائرة السياسية نفسها. وقد اتضح مؤخرا على سبيل المثال أن رموز الكونجرس– التى هى عند ميلز وتوماس داى ضمن أهم رموز النخبة السياسية– قد تم تهميشها بل وتضليلها فى عهد بوش[٤٧]. ومن الممكن القول إن أدوات النظرية التعددية ربما هى الأنسب لفهم الكثير مما دار فىعهد كلينتون. فهى تساعد على شرح الطريقة التى استطاع بها الجمهوريون– بالتنسيق مع عدد من أعتى جماعات المصالح– قتل مشروع كلينتون للرعاية الصحية فكان ذلك سببًا مباشرًا فى طرد الديمقراطيين من مواقع الأغلبية فى الكونجرس بعد أن احتلوها على مدار أربعين عامًا.

بعبارة أخرى، فإن نظريات العلوم السياسية اجتهادات بشرية تتعرض للتطوير طوال الوقت وتتوقف قيمتها على قدرة مفاهيمها وأدواتها المختلفة على مساعدتنا فى فهم الظواهر المختلفة.

وإذا كان الأمر كذلك، أى إن المسألة ليست هى أن المفهوم قديم، يصبح السؤال: هل يمكن استخدام مفهوم المؤسسة الحاكمة لفهم ظاهرة أوباما؟ الإجابة نعم ولكن القضية كيف يمكن استخدامه؟ وهنا -تحديدًا- وجه الاختلاف مع ما قاله الدكتور جلال أمين فى مقاله المهم عن خطاب أوباما. فهو قال: «نظر رجال المؤسسة الأمريكية وفيهم أنصار إسرائيل والصهيونية فلاحظوا وجود رجل مدهش (يقصد أوباما) يريد أن يشتغل بالسياسة وتتوفر فيه كل فرص الزعامة... إنه من الممكن لهذا الرجل أن يخدم بشدة هدف تحسين صورة أمريكا». بعبارة أخرى، استخدم الدكتور أمين المفهوم ليخرج بنتيجة مؤداها أن أوباما كان مناسبًا من وجهة نظر المؤسسة الحاكمة لتحسين صورة أمريكا فى الخارج. وهى المؤسسة التى كان قد عرفها فى موضع آخر فى مقاله بأنها «مجموعة أصحاب المصالح الكبرى المالية والصناعية والعسكرية»(٤٨).

غير أن كاتبة السطور تجد أن هناك من المؤشرات ما قد يؤدى لنتيجة عكس التى وصل إليها الدكتور جلال أمين. ففى فترة الانتخابات كان من الممكن أن تجد دوائر النخبة فى أوباما خطرًا عليها. فأوباما لم يجمع تمويل حملته بالطرق التقليدية فقط وإنما اعتمد بشكل جوهرى أيضًا على جمع التبرعات الصغيرة من مواطنين عاديين عبر شبكة المعلومات. وهى التبرعات التى لا تتخطى الواحدة منها التسعين دولارًا، الأمر الذى كان يعنى تحولًا حقيقيًا يهدد بشكل مباشر هيمنة أصحاب المصالح الاقتصادية الكبرى على

العملية السياسية. بعبارة أخرى: ما المانع من أن تكون المؤسسة الحاكمة قد وجدت فى أوباما تهديدًا لا فرصة؟!

غير أنه يظل من المفيد فى ظنى استخدام مفهوم المؤسسة لفهم ظاهرة أوباما، ولكن من زاويتين أخريين على الأقل، الأولى تتعلق بكيفية صعود ذلك الرجل ذى الأصول الإفريقية للقمة، والثانية تتعلق بفهم أدائه وهو فى موقع السلطة، أى بعد توليه.

أما الزاوية الأولى أى صعود أوباما للسلطة، فالمسألة ليست أنه «جيء به» ولا أن المؤسسة «اختارته» وإنما هو أنه صعد للقمة عبر امتثاله لأعراف المؤسسة الحاكمة أصلًا. فمن بين الإسهامات المهمة التى قدمتها نظرية النخبة هو مايتعلق بشرحها لمفاتيح الانضمام لتلك النخبة والترقى بداخلها. ويقول رايت ميلز: إن هناك قواعد للعبة على من يريد الانضمام للنخبة الالتزام بها، وهى تتمثل فى قيم وأفكار عامة لا يجوز الخروج عليها، وهى التى اعتبرها ميلز نفسه أهم بكثير من الأصول المشتركة التى تحدث عنها[٤٩]. وفى الحقيقة فإن حملة أوباما الانتخابية وأداءه السياسى طوال تلك الفترة نموذج ممتاز لشرح مفهوم قواعد اللعبة تلك. فرغم الحركة الشعبية الواسعة التى دعمت أوباما وحملته حملا إلى البيت الأبيض إلا أنه من المهم للغاية القول إن أوباما ما كان سيحقق الفوز لولا أنه كان يفهم بالضبط طبيعة السقف المسموح به وآفاقه. فهو لم يقل طوال الحملة ما يمكن أن يمثل تحديًا لتلك القيم

والأعراف. والدليل على ذلك هو، مرة أخرى، حملة هوارد دين الانتخابية فى ٢٠٠٤. فحملة هوارد دين كان وراءها هى الأخرى حركة شعبية مثل تلك التى حملت أوباما للحكم، (وإن كانت تلك الحركة قد نضجت كثيرا مع أوباما). والفارق الواضح بين هوارد دين وباراك أوباما هو أن الأول لم يكن يهتم كثيرًا بمراعاة قواعد اللعبة(٥٠).

أما الزاوية الثانية التى لا تقل أهمية والتى يمكن أن تسهم فيها نظرية النخبة فهى تتعلق بالأداء السياسى لأوباما فى السلطة. فرغم أن أوباما وصل للحكم دون أى تحدٍّ لأعراف النخبة أى قواعد اللعبة التى تحدث عنها رايت ميلز، إلا أنه ما إن تولّى مهام منصبه رسميًا حتى راح يتحدى الكثير منها بل وصار يكسر الكثير من المحرمات فى قضايا مختلفة. ومن هنا يبقى السؤال الأهم على الإطلاق هو ذلك الذى يتعلق بما سوف يسفر عنه ذلك على المدى المتوسط، أى إلى أى مدى سوف ينجح أوباما فى مأسسة تلك المواقف التى تمثل تحديا للأعراف وكسرًا للمحرمات. بعبارة أخرى، فإن نظرية النخبة توفر لنا بعض الأدوات التى يمكننا من خلالها قياس حجم التحول الذى يحدثه أوباما الأمر الذى يوجه انتباهنا إلى أهم ما فى الموضوع أصلا وهو المدى الذى يمكن أن يذهب له أوباما فى التحدى، ومدى قدرة النظام الأمريكى على احتمال مثل ذلك التحدى.

خلاصة القول، فإن المؤسسة الحاكمة مفهوم اخترعه علماء السياسة،

وهو لايزال صالحًا للاستخدام لفهم الكثير من الظواهر، بشرط أن نستخدمه ونحن على وعى كامل بأنه «اجتهاد» لفهم الواقع وليس هو الواقع نفسه، فتصبح المسألة هى كيف نستخدمه ليلقى الضوء على الظواهر المختلفة فينير لنا الطريق بدلا من أن يحجبه.

* * *

ثالثًا: ما العمل؟

قدمت هذه الدراسة اجتهادًا محددًا فى قراءة خطاب أوباما، مؤداه أن الخطاب حمل جوانب سلبية وأخرى إيجابية. وإذا صح هذا التحليل، وفى ضوء ميزان الداخل الأمريكى وفى ظروف الضعف العربى الراهن فإننا نحن – العرب – لا نملك ترف تجاهل الإيجابيات والدفع بقوة نحو تغيير السلبيات؛ إذ ينبغى لنا أن نتفاعل على المستوى الرسمى والمدنى مع السلبى والإيجابى على السواء.

إعلان الموقف :

ولعل الخطوة الأولى فى ذلك السبيل هى الإعلان الواضح من جانبنا أننا التقطنا التحول الإيجابى ونقدره وندرك أن أمورًا أخرى لا تزال كما هى لم تتغير. فإذا كان من المهم التأكيد على رفضنا للاحتلال الأمريكى وما يرتكبه من جرائم فى العراق وأفغانستان، يظل من المهم بالقدر نفسه التفاعل مع

الجوانب الإيجابية لتعظيم المكاسب من ورائها. فليس خفيًا أن هناك قوى كثيرة في الولايات المتحدة انزعجت أيما انزعاج من ذلك التحول الإيجابى تجاه العالم العربى والإسلامى، وهى فى الواقع تنتظر اللحظة المناسبة لتقفز للحلبة لتعيد عقارب الساعة إلى ما كانت عليه في عهد بوش وربما أسوأ. فما قدمه أوباما لم يَرُق فى الحقيقة لقوى اليمين والدوائر الصهيونية اليمينية على وجه الخصوص. وهى كلها شنت على أوباما حملة شرسة وصلت إلى حد التحريض ضده(٥١).

وأوباما لا يزال اليوم يحظى بشعبية معقولة تمنحه حرية حركة، لكن بمجرد أن تنحسر تلك الشعبية سيصبح من السهل على خصومه تحديه وتعطيله. ولا توجد هدية لخصوم أوباما أفضل من أن يتمكنوا وقتها من حشد الرأى العام متعللين بأن ما فعله أوباما لم يلق استجابة إيجابية تذكر من العالم الإسلامى. عندئذٍ سوف تسهل العودة للمقولات الفجة التى كررها المحافظون الجدد فى عهد بوش من أن العرب لا يفهمون سوى لغة القوة، وهى وحدها اللغة التى يمكن لأمريكا استخدامها معهم. بعبارة أخرى، فإن أخطر ما يمكن أن نفعله فى حق أنفسنا نحن – العرب– هو أن نظل نردد حكاية: أن لا فرق بين بوش وأوباما وأن الحكاية مجرد كلام جميل لن يتبعه فعل يذكر، فكما سبقت الإشارة، فى أكثر من موضع فى هذه الدراسة، فإن التحول فى الفعل الأمريكى لن يأتى من تلقاء نفسه وإنما نتيجة تحرك الفاعلين الآخرين المعنيين بكل قضية.

المستوى الرسمى

الحكومات :

لن يكون هناك «فعل» إيجابى من طرف دولى تجاه قضايانا ما لم تكن هناك مبادرة منا نحن. ولعل الأهم على الإطلاق هو بلورة رؤية واضحة بشأن طبيعة المصالح العليا والأهداف والاستراتيجيات المختلفة، والتى ينبنى عليها مواقف قوية تقوم بالضرورة على منطق الفعل لا رد الفعل. وتلك هى الركيزة الوحيدة التى تدفع نحو مواقف إيجابية من الأطراف الأخرى بما فيها الطرف الأمريكى.

تفكيك الرؤى المتطرفة: والحقيقة أن الدفع نحو تحقيق تقدم فى الفعل الأمريكي كان لا بد أن يبدأ قبل فترة طويلة تسبق حتى خطاب أوباما فى القاهرة. ولنضرب مثلًا بالقضية الفلسطينية، فليس خفيًا على أحد أن الكوارث الداخلية والخارجية التى خلفتها إدارة بوش كانت قد خلقت مناخًا عامًا –

عشية تولِّى أوباما– فيه درجة عالية من القبول بمراجعة الرؤى التى قامت عليها سياسات تلك الإدارة بما فى ذلك تلك السياسة المتعلقة بإسرائيل. وليس المقصود هنا أن تتخلى أمريكا عن إسرائيل وإنما المقصود هو تفكيك تلك المنظومة المتطرفة من الرؤى والمفردات التى كانت إدارة بوش قد نجحت فى إرسائها، ودفعت بموجبها أمريكا لمواقف متطرفة بشأن المستوطنات ووضع القدس واللاجئين بل ومفهوم الدولة اليهودية. والحقيقة إن تلك المراجعة– رغم صعوبتها أمريكيًا – إلا أنها ليست مستحيلة خصوصًا فى ظل وجود حكومة إسرائيلية متطرفة، ذلك لأن قدرة إدارة أوباما على تلك المراجعة مشروطة بالعزلة التى ستواجهها الحكومة الإسرائيلية الجديدة دوليًا وإقليميًا. فتلك العزلة هى التى ستعطى لإدارة أوباما الغطاء السياسى المطلوب لحرية الحركة ومواجهة الضغوط الداخلية. غير أن تلك العزلة لم يكن من الممكن أن تتحقق دون العرب، ومن ثَمَّ لم يكن مفهومًا فى واقع الأمر لماذا تبادر مصر بفك عزلة نتنياهو وتدعوه لزيارة القاهرة فى حين أن المصلحة تقتضى التريث من أجل إحكام عزلة تلك الحكومة المتطرفة !

استثمار التوتر الأمريكى الإسرائيلى:

بل أكثر من ذلك، كان واضحًا أن هناك بوادر توتر مكتوم بين واشنطن وتل أبيب كان يتحتم الاستفادة منه وتعميقه، فرغم أن أوباما كان قد وجه الدعوة لنتنياهو لزيارة واشنطن فى منتصف مايو إلا أن تلك الدعوة لم تُخفِ

التوتر المكتوم فى العلاقة بين الطرفين. بل أن الدعوة ذاتها كانت إحدى تجليات ذلك التوتر، وليس سرًا أن نتنياهو كان يرغب فى لقاء الرئيس الأمريكي في بداية مايو لا في غضون ذلك الشهر، فهو سعى لتحديد الموعد في الفترة التى كان سيقضيها في أول شهر مايو فى واشنطن لحضور المؤتمر السنوى لمنظمة إيباك – اللوبى الرسمى المناصر لإسرائيل– لكن البيت الأبيض اعتذر عن تحديد موعد لنتنياهو فى تلك الفترة «لانشغال جدول أعمال الرئيس»، فما كان من نتنياهو إلا أن ألغى مشاركته فى مؤتمر إيباك، وطلب من بيريز أن ينوب عنه فى حضوره.

ومغزى القصة لا يفهم إلا فى سياقها التاريخى. ففى العادة، يحضر رئيس الوزراء الإسرائيلى مؤتمر إيباك، الذى يحضره أيضًا المئات من رموز الدولة وكبار المسئولين الأمريكيين. وغالبًا ما تنتهى زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلى بلقاء مع الرئيس الأمريكى يتأثر بالضرورة «بمظاهرة» دعم إسرائيل التى شهدها مؤتمر إيباك. لكن أوباما اختار هذه المرة ألا يلقى نتنياهو أثناء مظاهرة إيباك ، ثم دعاه للقائه لاحقًا. ومن هنا فالقصة ذات دلالة. فدعوة أوباما تحمل رسالة مؤداها أن اللقاء يحدد موعده الرئيس الأمريكى وليس نتنياهو ولا إيباك، أما رد فعل نتنياهو فقد حمل رسالة غضب لإيباك التى لم تفلح فى الحصول له على موعد مع الرئيس!

والحقيقة إن تلك الواقعة لم تكن الحلقة الأولى فى مسلسل التوتر المكتوم

بين البيت الأبيض وحكومة نتنياهو، فقد بدأ هذا التوتر حتى قبل أن يتولى الأخير منصبه، حيث أدلى نتنياهو – مثلًا– بتصريح فج للإعلام قبل توليه بساعات قال فيه: إن أولويات الرئيس الأمريكى «لا بد» أن تكون إصلاح الاقتصاد الأمريكي وإيران. وأضاف: إن على أوباما أن يتولى موضوع إيران وإلا فسوف تضطر إسرائيل لتوليه. والصلف الإسرائيلى لم يقف عند مجرد تحديد أولويات الرئيس الأمريكى نيابة عنه بل كان واضحًا أن حكومة نتنياهو تعمل بشكل منظم ضد أولويات إدارة أوباما فى المنطقة، سواء تمثل ذلك فى رفض المبادرة العربية وحل الدولتين. ولم يكن خافيًا أيضًا أن إدارة أوباما فى ضوء كل ذلك قد بدأت حركة واسعة النطاق فى أروقة الكونجرس، معقل دعم إسرائيل، لإطلاع الأعضاء على ما يجرى أولا بأول تحسُّبًا لمواجهة محتملة مع حكومة نتنياهو.

باختصار، كان واضحًا أن أوباما قد استعد فعلًا تحسُّبًا للمواجهة مع دولة تدعمها واحدة من أعتى جماعات المصالح الأمريكية وأودت فى السابق بطموحات رؤساء أمريكيين قبله. المؤسف فى الأمر أن العرب بأوضاعهم المتردية وأولوياتهم المقلوبة لم يقتنصوا الفرصة ولا حتى حاولوا أن يشكلوا الغطاء السياسى الذى يحتاج إليه أوباما بل بدوا غير مؤهلين حتى للاستفادة من تلك المواجهة. أما الغطاء السياسى، فقد وفره له اليهود الأمريكيون التقدميون الذين يهاجمون علنًا تطرف حكومة نتنياهو ويناهضون بانتظام

أداء منظمة إيباك التى صارت منذ عقود بوقًا لليكود الإسرائيلى.

الوقت هو العملة الصعبة:

وكان من الضرورى أيضًا استغلال الشهور الأولى من عمر الإدارة الجديدة لإحداث إنجاز مهم. ووفق طبيعة عمل النظام السياسى الأمريكى وآلياته، فإنه ما لم يتحقق فى العام الأول لحكم أوباما إنجاز ملموس نحو وضع الصراع العربى الإسرائيلى على أول طريق الحل الجاد، ستتضاءل كثيرًا فرصُ نجاحه فى القيام بذلك لاحقًا، فالرئيس الأمريكى عادة ما يتمتع بشعبية كبيرة فى بداية حكمه يطلق عليها «شهر العسل الرئاسى»، وهى فترة تختلف مدتها من رئيس إلى آخر. وعادة ما يسعى الرئيس الأمريكى للاستفادة القصوى من تلك الفترة لتمرير أكثر سياساته جرأة وإثارة للجدل. فشعبية الرئيس هى الرادع الأول- كما سبقت الإشارة- الذى يحد من قدرة الكونجرس وجماعات الضغط والإعلام على تحدِّيه. ولكن مع مرور الوقت، تنحسر شعبية الرئيس وتعلو أصوات معارضيه ويسهل الضغط عليه، فيستحيل عليه تحقيق ما كان بمقدوره القيام به وقت أن كانت شعبيته مرتفعة. والرئيس الأمريكى حتى يتخذ مواقف جريئة تضغط على إسرائيل لا بد أن يكون فى أوج شعبيته. ومن هنا تأتى أهمية الاعتبار الثانى وهو ما تفعله إسرائيل بشأن خلافها مع إدارة أوباما. فالأرجح أن تتحرك إسرائيل وأنصارها على مستويين: الأول هو تجنب القضايا الخلافية- مثل المستوطنات- والتركيز

على انتزاع مواقف أمريكية بشأن قضايا أخرى محورية لا تقل أهمية مثل طبيعة الدولتين الإسرائيلية والفلسطينية والمبادرة العربية. والمستوى الثانى تعطيل قوة الدفع لدى الإدارة عبر المماطلة والتسويف حتى تبدأ شعبية أوباما فى الانحسار. وقد نجحت حتى الآن الحملة الإسرائيلية فعلًا فاستخدم أوباما بنفسه تعبير «الدولة اليهودية». والطبيعى أن تسعى إسرائيل وأنصارها أيضًا للدفع نحو مواقف أمريكية بشأن طبيعة الدولة الفلسطينية، بما فى ذلك حق العودة والقدس والسيادة، فضلا عن الدفع نحو تبنى أمريكا لمطالب إسرائيل بشأن البدء فورًا فى التطبيع العربى دون ربطه بالانسحاب كما تنص المبادرة العربية. بعبارة أخرى، هدف إسرائيل هو انتزاع ما تستطيع من أوباما وهو فى أوج قوته فى القضايا التى لم يتناولها بعد، مع تأجيل القضايا الخلافية - مثل المستوطنات- لحين تنحسر شعبيته فيسهل الضغط عليه بشأنها. وبناء على كل ذلك كان لا بد من حركة عربية فورية لا انتظار ما سوف يقوله أوباما فى القاهرة.

لكن أيًا من ذلك لم يحدث بل كان الموقف العربى باهتًا وقائمًا على منطق رد الفعل. بل استمر المنطق نفسه هو الحاكم حتى فيما يتعلق بخطاب أوباما.

التحول الديمقراطى:

بل أكثر من ذلك. فإن المسألة الجديرة بالتأمل حقًا هى أن أيًا من الحكومات العربية لم تَعِ دروس مرحلة بوش ولا سعت للاستفادة منها، فما

إن خرج بوش من الحكم حتى طوى العرب الصفحة بكل مراراتها وصار الهدف هو ببساطة إعادة العلاقة مع أمريكا إلى ما كانت عليه قبل بوش. ومن هنا ضاعت فرصة دراسة ما حدث وأسبابه واتخاذ الخطوات التى تضمن عدم تكراره، والتى يمكن الانطلاق منها لإعادة تكييف العلاقة مع أمريكا على أسس جديدة. ولعل الدرس الأهم لمرحلة حكم بوش هو ذلك المتعلق باستغلال أهم نقاط ضعف أمتنا، وهى غياب الديمقراطية. والحقيقة إن الدكتاتورية أدت لضياع وطن بأكمله – هو العراق– وهددت بضياع أوطان عربية أخرى، فلولا ما لقيه مشروع المحافظين الجدد من تعثر فى العراق لانطلقوا لاستكمال باقى المخطط فى دول أخرى. ومن هنا فإن العالم العربى لا يملك ترف تأجيل التحول الديمقراطى تحت أى مسمى، والمسألة لا تتوقف فى الواقع عند مجرد سد الذرائع وحماية بلادنا من الابتزاز باسم الديمقراطية، وذلك لأن الانفتاح السياسى هو مفتاح العافية الذاتية التى نصبح معها أمة حية قادرة على بناء علاقات مع كل الأطراف الدولية على أسس أكثر صحية وتوازنًا. وفيما يتعلق بالولايات المتحدة على وجه الخصوص، فمن المهم القول بأنه ليس بمقدور أية حكومة أن تدير علاقة مع طرف إمبراطورى كأمريكا – وهى ستظل كذلك فى عهد أوباما ومن بعده – دون أن يكون ظهرها محميًا عبر الاستناد إلى أرضية صلبة فى الداخل، أى وفاق وطنى حقيقىٌ يصوغ تعريفًا جامعًا للمصالح العليا ويبنى – من ثَمَّ– رؤية واضحة للأهداف الإستراتيجية. ومثل ذلك الوفاق الوطنى يحتاج

من أجل تحقيقه إلى إدارة حوار مجتمعى جاد يشمل كل القوى والتيارات الأساسية، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا فى أجواء انفتاح ديمقراطى حقيقى. بعبارة أخرى، لأن الإجماع الوطنى هو الشرط الضرورى لإعادة بناء العلاقة مع الدول الأخرى بما فيها الولايات المتحدة على أسس جديدة فإن التحول الديمقراطى لم يعد مطلوبًا لمجرد سد الذرائع وإنما صار مرتبطًا ارتباطًا مباشرًا بالأمن القومى ذاته؛ حيث هو الضمان الوحيد لتحقيق مناعة بلادنا ضد كل أشكال الاستعمار الجديدة منها والقديمة، والمرتكز الأساسى لحماية مصالح شعوبنا.

المنظمات الحكومية :

وإذا كان هذا هو الحال الرسمى ممثلًا فى الحكومات يبقى دور المنظمات الحكومية العربية والإسلامية مثل الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامى. ورغم القيود المعروفة على حرية حركة تلك المنظمات كونها ممثلة للحكومات، يظل من الممكن لها أن تقدم إسهامًا مهمًا من زاويتين: الأولى تتعلق بالسعى لتحقيق الحد الأدنى من التنسيق بين الدول الأعضاء فيها بخصوص الثوابت العربية والإسلامية لئلا يتبرع طرف ما بالتفريط فيها. والثانية هى الخروج من أسر السقف المنخفض للحكومات عبر التركيز فى خطابها فقط على الثوابت والتأكيد عليها.

المستوى غير الرسمى

دور المجتمع المدنى :

وإذا كان الأمر كذلك بالنسبة إلى الجانب الرسمى يصبح السؤال: ماذا عن المستوى غير الرسمى؟ هل من شيء يملكه غير الرسميين؟ الحقيقة إن هناك دورًا بالغ الأهمية لا بد أن يلعبه المجتمع المدنى العربى فى التفاعل مع المجتمع المدنى الأمريكى.

ومن المهم القول هنا إن بعض منظمات المجتمع المدنى العربى تتصور أنها تفعل ذلك عبر علاقاتها بمؤسسات أمريكية شتى. غير أن تلك الارتباطات هى فى الواقع علاقات بين مؤسسات مدنية عندنا وهيئات مانحة عندهم، وهو الأمر الذى يخلق نوعًا من العلاقة يختلف بالضرورة عن المقصود بالتفاعل مع المجتمع المدنى العالمى. فالتفاعل المقصود هو ذلك الذى يقوم فى الواقع على الندية، وينبنى على المشترك الإنسانى وقيمه ويتطور بناء على

العمل المشترك، يدًا بيد، بشأن قضايا تهم كل طرف من الأطراف الفاعلة.

ولا بد أن يكون واضحًا فى هذا الصدد أن المجتمع المدنى العربى، فى مثل ذلك الاشتباك، سيكون عليه دعم الآخرين بشأن قضايا تهمهم مثلما يطلب منهم دعمه بشأن قضاياه، فهى عملية تبادلية تقوم على التبنى المشترك للقضايا المبنية على قيم إنسانية عالمية تهدف لخلق مجتمع عالمى أكثر عدلاً وحرية وآدمية.

أمريكا الأخرى:

ومن المثير للتأمل حقًا أن الحديث عن «حركة أوباما»، أى مجموع القوى والجماعات التى دعمت أوباما وحملته حملًا للبيت الأبيض، اقتصر فى عالمنا العربى على دورها فى إحراز الفوز فى انتخابات ٢٠٠٨ الرئاسية، رغم أن تلك الحركة دلالتها الأساسية هى أنها تفتح آفاقًا جديدة لعمل المجتمع المدنى العربى. وأقصد بذلك التفاعل والاشتباك مع القوى الحية فى المجتمع الأمريكى والتى تمثل «حركة أوباما» جزءًا يسيرًا منها. فتلك الحركة تمثل جزءًا مما كان إدوارد سعيد قد أطلق عليه «أمريكا الأخرى»[٥٢]– أمريكا المجتمع المدنى على اتساعه والحركات الاجتماعية بما تضم من تنظيمات وجمعيات لا حصر لها ذات أهداف ودوافع شتى. وينبغى هنا التنبيه إلى أن هناك بالتأكيد حركات اجتماعية أمريكية لها أهداف عنصرية أو لا تمانع من الهيمنة الأمريكية على العالم. وتلك ليست هى المقصودة فى عملية التفاعل

المقصود هنا، فالمقصود بالطبع هو التفاعل مع تلك القوى التي ترفض العنصرية والقهر والهيمنة على أرضية القيم والمبادئ الإنسانية المشتركة. بعبارة أخرى فإن التفاعل المطلوب لا بد وأن ينبنى على دراية حقيقية وفهم دقيق لقسمات المجتمع الأمريكى ذاته وطبيعة القوى المختلفة فيها وتوجهاتها.

وتشي الخبرة الأمريكية عبر تاريخها بالدور الفاعل الذي تلعبه الحركات الاجتماعية نحو التغيير الحقيقي في الولايات المتحدة. فرغم دعاوى التخويف وسيل السخرية التي تعرضت له كل الحركات الاجتماعية الأمريكية عبر التاريخ دون استثناء، فضلا عن التعتيم الإعلامي المفروض عليها إلا أنها كانت في الواقع وراء كل التغييرات الكبرى في التاريخ الأمريكي بدءًا بحركة مناهضة العبودية، ومرورًا بحركات المرأة والعمال والبيئة ووصولًا إلى الحركة المناهضة للحرب في فيتنام، وبالقطع حركة الحقوق المدنية.

هذا الوجه الآخر لأمريكا هو ما صار عالمنا العربي لا يملك ترف تجاهل التعرف عليه والتفاعل معه، فالهدف هو عمل مشترك مع تلك القوى يهدف إلى نصرة القضايا العربية. فالعمل المشترك مع هذه القوى هو السبيل الوحيد لإحداث تحول فى اتجاهات الرأى العام الأمريكي إزاء قضايانا على المدى الطويل. فذلك التحول لن يتحقق عبر إطلاق محطات فضائية ولا إرسال بعثات «لتحسين صورة العرب والمسلمين»، وإنما عبر عمل مشترك يدًا بيد مع تلك القوى التي يوجد بينها وبين قوى حية كثيرة في مجتمعاتنا مشتركات

أكثر مما يراد لنا أن نراه.

وتلك القوى هى وحدها القادرة على الضغط على الحكومة الأمريكية لتغيير السلبى من سياساتها، فالحكومة الأمريكية مسئولة أمام المواطنين الأمريكيين لا أمامنا وعينها طوال الوقت على مطالبهم. ومن هنا فإن الأمل الحقيقى ليس فى أوباما أو غيره من السياسيين الأمريكيين وإنما فى صعود قوة تلك القوى وتنامى قدرتها على الضغط على المسئولين السياسيين.

شبكة عالمية لفضح جرائم إسرائيل:

وهناك عشرات من القضايا المرشحة للعمل المشترك، فإذا ما أخذنا على سبيل المثال قضية الصراع العربى الإسرائيلى، تكون مسألة فضح الجرائم الإسرائيلية على نطاق واسع من القضايا التى ينبغى أن نوليها اهتمامًا معتبرًا. فلا يمكن لنا نحن - العرب- تغيير توجهات الرأى العام الأمريكى إزاء إسرائيل- وما يستتبعه من تحول فى التوجهات إزاء قضايانا- دون التعاون الخلاق مع المنظمات الأمريكية ذاتها. والسبيل الوحيد لذلك هو أن يتم على أرضية حقوق الإنسان عمومًا لا حقوق الشعب الفلسطينى أو الحقوق العربية. بعبارة أخرى: يتحتم على الحملات التى تهدف لفضح جرائم إسرائيل أن تنبنى على عولمة الخبرة الإنسانية، أى ربط خبراتنا بخبرات قوى وجماعات وشعوب أخرى والمقارنة بينها وبين الممارسات السابقة - بل والحالية- فى حق جماعات بشرية أخرى.

فعلى سبيل المثال لا الحصر توجد أوجه شبه كبيرة بين الممارسات الإسرائيلية الحالية سواء تجاه عرب إسرائيل أو فى الأراضى المحتلة وبين الممارسات التى كانت سائدة فى أمريكا زمن العنصرية.

ومن ثَمَّ يصبح من المفيد للغاية أن يتم الربط بشكل مباشر بين تلك الممارسات والتاريخ الأمريكى نفسه، الأمر الذى من شأنه أن يشكل الصدمة الضرورية للرأى العام الأمريكى الذى لا يعرف الكثير أصلًا عما يدور فى إسرائيل وتأتى صورتها عنده من إعلام يبيض وجهها باستمرار.

دعم أصحاب الضمائر:

وفى الحقيقة إن هناك الكثير من أصحاب الضمائر فى أمريكا نفسها الذين يسعون لفضح جرائم إسرائيل، فليس أقل من التفاعل معهم. لكن ما لا يقل أهمية عن التفاعل معهم هو أن نوفر لهم الدعم، فهؤلاء يتعرضون للتنكيل والتشهير بل والتشريد عبر الطرد من وظائفهم، مثلما هو الحال مع البروفسور مايكل روبنسون الذى ذكرته هذه الدراسة كمثال حى فى موضع سابق، ولذلك لا بد من التفكير جديًا فى خلق شبكة عالمية لدعم هؤلاء. وينبغى التأكيد هنا على أن الدعم العربى المطلوب ليس دعمًا ماديًا مباشرًا؛ حفاظًا على مصداقية من ندعمهم.

لكن تظل هناك أشكال مختلفة لذلك الدعم من الممكن أن تشترك فيه الحكومات العربية بل والأفراد أيضًا. ولنأخذ مثلًا بحالة أستاذ جامعى يتعرض

للتنكيل بسبب انتقاده لإسرائيل، فى هذه الحالة يمكن للحكومات أن تعلن عن وقف بعثاتها العلمية والأكاديمية لتلك الجامعة. ويمكن للحكومات الخليجية تحديدًا أن توقف أى تمويل لبرامج أو مشروعات فى تلك الجامعات.

أما عن المجتمع المدنى العربى، فيمكن لمراكز البحوث والأكاديميين أن يصدروا بيانات يعلنون فيها مقاطعتهم لتلك الجامعات وينشرونها على نطاق واسع، قد يضم - ضمن ما يضم- إعلانات مدفوعة الأجر فى كبرى الصحف الأمريكية. هذا بينما يجوز للأفراد عبر مواقع شبكة المعلومات المختلفة التعبير عن آرائهم بقوة والإعلان عن تضامنهم.

لكن المهم فى كل ذلك أن تتبنى مثل تلك الحملات ليس على أساس «الدفاع عن فلسطين» أو الحقوق العربية، ولكن يتحتم أن يتم إطلاقها من على أرضية الحريات، وهى فى حالة المثل الذى نحن بصدده تتعلق «بالحرية الأكاديمية». فيكون خطاب الجهات المختلفة التى تتبنى المقاطعة من قبيل: «إننا نرسل أبناءنا للجامعات الأمريكية ونحرص على التعاون معها لأنها الأفضل من حيث الحريات الأكاديمية، ومن هنا فقد ارتأينا أن هذه الجامعة تحديدًا لا تحقق المطلوب من وراء ذلك التعاون» !

بعبارة أخرى، فإن الجامعات الأمريكية تخشى انقطاع التمويل المناصر لإسرائيل، وتخشى الاتهام بالعداء للسامية. ومن هنا فإن الأمر يتطلب عملًا موجعًا على جانب التمويل واتهامًا آخر لا يقل ضررًا بالجامعة نفسها.

والشيء نفسه يصدق على قضية العراق، فهناك قوى حية كثيرة داخل المجتمع الأمريكي تؤمن بأن ما حدث وما يحدث فى العراق جريمة، وتلك هى القوى التى ينبغى العمل معها على أكثر من صعيد على النهج نفسه الذى تم شرحه توًا.

تلك كانت مجرد أمثلة لنوع التفاعل المطلوب رسميًا ومدنيًا، وهناك غيرها عشرات الأمثلة الأخرى، بل لعله من المهم للغاية الاجتهاد ليس فقط فى العمل ولكن أيضًا فى التفكير الخلاق بشأن سبل ووسائل أخرى.

لكن لأن الحركة العربية الرسمية والمدنية متعثرة للغاية فإن الفرصة مواتية فى الواقع لنكوص سلبى أمريكى فى الفترة القادمة، وحين يحدث ذلك- وأظنه سيحدث على الأرجح، لتعثر الفعل العربى الداعم للتحول الإيجابى- فلا يجوز أن نعتبر تلك التطورات السلبية الأمريكية دليلا على دقة التحليل الذى قال إن أوباما جاء إلى القاهرة ليقول لنا كلامًا جميلًا بينما الفعل لن يتغير. فالحقيقة أن تلك المواقف السلبية الأمريكية- حين تحدث- لن تكون إلا دليلًا على الخيبة العربية التى عجزت عن قراءة الواقع قراءة دقيقة وفشلت فى الاستجابة له فى الوقت المناسب.

* * *

خاتمة

حين شرعت فى كتابة هذه الخاتمة رحت أتأمل الأسباب التى دفعتنى لكتابة الدراسة من الأساس، ولا أخفى عن القارئ أننى أدركت أننى قد أقدمت على إجراء هذه الدراسة مدفوعة بأسباب لا تختلف كثيرًا عن تلك التى دفعتنى بالأساس للتخصص فى دراسة الولايات المتحدة الأمريكية!

فمنذ مرحلة مبكرة من عملى الأكاديمى، صرت على قناعة بأن هناك قصورًا يثير القلق فى تناولنا للشأن الأمريكى، فهو تناول ينطوى على الكثير من المبالغات السلبية والإيجابية على السواء، ويقوم على الانتقائية فى أغلب الأحيان، ويميل لترديد الكثير من المقولات غير المنضبطة؛ مما يؤدى فى مجمله إلى سوء التقدير وإلى القفز لاستنتاجات مغالية فى التبسيط أو التعميم، ومصدر القلق الذى دفعنى للتخصص هو نفسه الذى دفعنى لكتابة هذه الدراسة، وهو أن هذا النوع من التناول نتيجته الحتمية العجز عن حماية مصالحنا الحيوية.

فالحقيقة إن تناولنا لخطاب أوباما فى القاهرة بل وتعاملنا مع إدارة أوباما يحمل فى طياته النمط نفسه بكل سماته وخصائصه تقريبًا، فكانت نتيجته هذه المرة العجز عن التقاط جوهر التحول الذى حملته الإدارة الجديدة، فإذا ما تركنا كل التفاصيل وركزنا على الصورة الكلية يمكن القول إن أوباما قد غيَّر، فى الواقع، قواعد اللعبة التى تحكم العلاقة بيننا وبين بلاده، ومن ثَمَّ لم يعد من الممكن التعامل مع إدارته وفق قواعد اللعبة القديمة التى كانت سارية قبله. وإدراكنا أن قواعد اللعبة قد تغيَّرت يسمح لنا بأن نشترك منذ مرحلة مبكرة فى صنع تلك القواعد الجديدة وتشكيلها، بدلًا من أن تفرض علينا فرضًا، فإذا كنا بسبب الوهن العربى قد عجزنا عن امتلاك المبادرة فى تغيير قواعد اللعبة فمن واجبنا على الأقل أن نشترك فى صنعها وهو أضعف الإيمان. ومن الجائز أيضًا أن نرفض القواعد الجديدة إذا ما امتلكنا الإرادة، لكن ما لا يجوز فى الواقع هو أن نتصرف وكأن شيئًا لم يتغير.

ومن ناحية أخرى، فإن ما يدعو للتأمل حقًا هو أنه رغم كل ما قيل ويقال فى معرض التنديد ببوش وسياساته، فإن علينا أن نعترف بأن الكثيرين وجدوا التعامل مع إدارة بوش سهلًا للغاية. ولِمَ لا؟! فالطابع الأيديولوجى ومنطق الأبيض والأسود منطق مسطح وبسيط لا يتطلب أى تفكير خلاق للتعامل معه. الخطورة فى الواقع هى الإصرار على التعامل بمنطق بوش مع إدارة ليست أيديولوجية ولا تتبنى المطلقات، فأوباما براجماتى حتى النخاع كما يتضح من كتاباته وأدائه السياسى، والبراجماتية فلسفة أمريكية بامتياز

لا تتوقف كثيرًا عند أوجه الخلاف مع الآخرين، إنما تركز على ما يمكن فعله من أجل تحقيق المصلحة. ومثل تلك البراجماتية تعنى بالضرورة أن هناك جوانب في سياسات الإدارة الحالية لن تعجبنا بل وتضر بمصالحنا، وأخرى يمكن التعامل معها على أساس وحيد هو مصالحنا . لكن أليست تلك هي السياسة كما تعلمناها؟ أليست السياسة هي لغة المصالح؟

أليس الأهم فى تلك المرحلة العصيبة التى تعانى فيها أمتنا من الوهن أن نعمل عقولنا على الأقل من أجل تقليل الضرر لحده الأدنى، ونسعى بكل السبل لحماية مصالحنا العليا؟

من هنا كانت هذه الدراسة، التى سعت لتقديم إسهام متواضع لعله يفيد في حماية مصالحنا العليا، ولكن هذه الدراسة هى فى النهاية اجتهاد بشرى يخطئ ويصيب. ومن هنا فإننى أعتذر للقارئ مقدمًا عن أى قصور يلحظه فيها. فالكمال لله وحده.

* * *

الهوامش

١ انظر على سبيل المثال، المصري اليوم ٥ يونيو ٢٠٠٩ وإبراهيم عيسى، الدستور ٧ يونيو ٢٠٠٩

2 David Frum, Obama's Small Muslim World, National Post, May 16, 2009 <www.aei.org/print?pub=article&pubID=100504&authors=<a href=scholar/16>...> June 7, 2009

3 President Obama Addresses Muslim World in Cairo, Transcript, The Washington Post, June 4, 2009 <www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/ 2009/ 06 /04 /AR20090604011...> June 5, 2009

4 Thomas E. Patterson, We the People, (NY:McGraw-Hill Company, 2008), p. 444

5 United We Serve, White House Website, June 17, 2009 <www.whitehouse.gov/blog/United-We-Serve/ > July 10, 2009

6 Shane Bauer, Iraq's New Death Squad, The Nation, June 3, 2009, <www.thenation.com/doc/20090622/bauer/print> June, 14, 2009

7 Tom Hayden, McChrystal's Rise: More Secrets, Less Daylight, The Nation, May 13, 2009 <www.thenation.com/doc/20090525/hayden2.print> May 15, 2009

8 Bob Woodward, The War Within, A Secret White House History, (NY: Simon and Schuster, 2008), p. 380

9 Tom Hayden, Understanding the Long War, The Nation, May 7, 2009, <www.thenation.com/doc/20090525/hayden/print> June, 14, 2009

١٠ انظر على سبيل المثال ردود أفعال النخبة المصرية فى صحيفة الشروق، ٦ يونيو ٢٠٠٩ ص ٥، ٦

11 William Kristol and Robert Kagan, National Interest and Global Responsibility, in: Robert Kagan and William Kristol, The Present Dangers,

Crisis and Opportunity in American Foreign and Defense Policy, (San Fransisco: Encounter Books, 2000), pp. 324-

12 Ibid, p. 12

13 Ibid

14 Ibid, p.16

15 Rami Khouri, A New Middle East or Rice's Fantasy Ride? Agence Global, July 23, 2006 <www.agenceglobal.com/article.asp?id=948> Oct. 10, 2006

16 Biden in Lebanon Ahead of Key Elections, MSNBC, May 22, 2009 <www.msnbc.msn.com/id/30883584/> July 13, 2009

17 President Obama Addresses Muslim World in Cairo, Transcript. The Washington Post, June 4, 2009 <www.washingtonpost.com/wp-dyn/ content/article/2009 /06/ 04/ AR20090604011...> June 5, 2009

18 Jesse Holland, US House: End Terrorist Label for Mandela, Innovative Minds, May 8, 2008 <www.inminds.co.uk/article. php?id=10267> July 13, 2009

19 Ibid

20 Stephen Zunes, Kerry, Lieberam and the House Democratic Leadership Attach Dean, Common Dreams, Sept. 14, 2003 <www. commondreams.org/views03 / 0914 - 04.htm> July 6, 2009

21 President Obama Addresses Muslim World in Cairo, Transcript. Washington Post, June 4, 2009 <www.washingtonpost.com/wp-dyn/ content/article/2009 / 06/ 04/ AR20090604011...> June 5, 2009

22 AIPAC Letter Gets 329 House Signatures, JTA, May 28, 2009 <http://jta.org/news/article/ 2009 /05 /28/ 1005474/ aipac-backed--letter-gets-329-house-signatures> July 16, 2009

23 Stephen Walt, Obama Meets the Lobby, Foreign Policy, July 16, 2009 <http://walt.foreignpolicy.com/posts/ 2009 /07 /16 /obama_meets_the-lobby> July 17,2009

٢٤ حوار الأستاذ/ محمد حسنين هيكل، الشروق، ٧ يونيو ٢٠٠٩

25 Transcript of Bush Speech, The New York Times, June 1st, 2002 <www.nytimes.com /2002 /06 /01 / international/02PTEX-web.html> July 4, 2009

٢٦ حوار الأستاذ محمد حسنين هيكل، الشروق، ٧ يونيو ٢٠٠٩

٢٧ للمزيد من التفاصيل حول تخلى الكونجرس بالكامل عن صلاحياته فى عهد بوش انظر:

Thomas E. Mann and Norman J. Ornstein, The Broken Branch, How Congress is Failing America and How to Get it Back on Track, (New York: Oxford University Press, 2008)

28 Roger H. Davidson, Walter J Oleszek and Fances E. Lee, Congress and Its Members, (Washington DC: Congressional Quarterly Press, 2008) p. 309

29 Geoffrey Kemp, Presidential Management of the Executive Bureaucracy, in: Eugene Wittkopf and James M. McCormick, The Domestic Sources of American Foreign Policy, (Boston: Rowman and Littlefield Publishers, INC, 1999), pp. 157 - 172

30 Davidson, op.cit. P. 310

31 Ibid, p. 469

٣٢ انظر على سبيل المثال رد فعل الأستاذ محمد محمود الإمام فى الشروق، يونيو، ٦ يونيو ٢٠٠٩، ود. محمد البلتاجى، الامتحان الذى سقط فيه أوباما، الدستور، ٨ يونيو ٢٠٠٩

33 Norman G. Finkelstein, The Holocaust Industry, Reflections on the Exploitation of Jewish Suffering, (London: Verso, 2003)

34 Duke Helfand, Professor's Comparison of Israelis to Nazis

Stirs Furor, Los Angeles Times, April 30, 2009 <http://articles.latimes.com/2009/apr/30/local/me-professor30> July 9, 2009

٣٥ محمد حسنين هيكل، الشروق، ٧ يونيو ٢٠٠٩

٣٦ انظر على سبيل المثال حازم الببلاوى، الشروق، ١٣ يونيو ٢٠٠٩ وعمرو الشوبكى، المصرى اليوم، ١١ يونيو ٢٠٠٩

37 Thomas R.Dye, Who's Running America? Institutional Leadership in the US, (NJ: Prentice-Hall,Inc., 1976), p. 9

38 Robert A. Dahl, The Concept of Power, Behavioral Science, no 2, 1957

٣٩ لمزيد من التفاصيل حول الانتقادات القوية التى وجهت لهذه النظرية بل وتحولها إلى أيديولوجية تخدم النظام السياسى، انظر: منارالشوربجى، الكونجرس الأمريكى، المؤسسة المنسية عربيا، (القاهرة: الأهرام، ٢٠٠٣)، الفصل الأول

40 C. Wright Mills, The Power Elite, (Oxford: Oxford University Press, 2000), p. 279

41 Ibid, p. 287

42 Ibid, p. 290

43 Ibid, p. 296

44 Robert A. Dahl, A Critique of the Ruling Elite Model, American Political Science Review, vol.52, no 2, June 1958, pp. 463469-

45 Thomas R.Dye, op.cit., p. 12

46 Ibid, p. 49

47 Scott Shane, Cheney is Linked to Concealment of CIA Project, New York Times, July 12, 2009 <www.nytimes.com/ 2009 / 07/ 12/ us/politics/12intel.html> July 13, 2009

٤٨ جلال أمين، لماذا لبس أوباما العمة، الشروق، ١٤ يونيو ٢٠٠٩

49 C. Wright Mills, op.cit., p. 281

٥٠ لمزيد من التفاصيل حول حركة أوباما، انظر: منار الشوربجى، كيف ينتخب الرئيس الأمريكى، (القاهرة:مكتبة الشروق الدولية،٢٠٠٨) الفصل التاسع.

51 See for example: Frank J. Gaffney, America's First Muslim President?,The Washington Times, June 9, 2009 <www.washingtontimes.com/news/2009/jun/09/americas-first-muslim-president/...> July 13, 2009

52 Edward W. Said, The Other America, Al Ahram Weekly Online, March 20 - 26, 2003, Issue 630 <http://weekly.ahram.org.eg/2003630//focus.htm> Oct.16, 2004

* * *

الفهرس

هذا الكتاب

لايخفى على القارئ الفطن أن الرئيس الأمريكي أوباما جاء يخاطب العالم الإسلامي وأمتنا تمر بلحظات عصيبة من الانقسام والتردي، كما أن الرئيس الذي ألقى خطاب القاهرة تولى الحكم في لحظات تعاني فيها بلاده من أزمة طاحنة لاتتمثل فقط في الأزمة الاقتصادية وإنما في نتائج سياسات اتبعها سلفه أدت إلى عداء واضح للسياسة الأمريكية في الخارج..

وبناء على هذه المعطيات يسعى
لتحليل خطاب أوباما ويناقش أهم
قيلت في تحليله على نحو يتيح
من المعلومات، ثم يقدم اقتراحات
للتعامل مع الواقع الجديد.



